

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للأداء
لمهمة الشؤون الاجتماعية
لسنة 2021

ماي 2022

الفهرس

المحور الأول: تقديم عام لأهم الانجازات مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة

3

2021

4

1-ملخص لأهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة

7

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

11

المحور الثاني : الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021

12

I. برنامج الشغل والعلاقات المهنية

13

1- نتائج أداء البرنامج

18

2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج

22

II. برنامج الضمان الإجتماعي

23

1- نتائج أداء البرنامج

37

2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج

41

III. برنامج النهوض الإجتماعي

42

1- نتائج أداء البرنامج

48

2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج

54

VI. برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

55

1- نتائج أداء البرنامج

60

2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج

64

V. برنامج القيادة والمساندة

65

1- نتائج أداء البرنامج

68

2-تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج

72

المحور الثالث : الملاحق

المحور الأول: تقديم عام لأهم إنجازات مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2021

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة لسنة 2021:

1.1 - تقديم المهمة :

تعمل مهمة الشؤون الاجتماعية على تجسيد سياسة الدولة في المجال الاجتماعي والرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة وترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفئاته وأجياله ودعم الرفاه والسلم الاجتماعيين وتوفير مقومات العيش الكريم لكافة الفئات الاجتماعية من الفئات الهشة ومحدودة الدخل والأجراء بالقطاعيين العام والخاص إضافة إلى توفير مناخ إجتماعي ملائم يكرس قيم العمل والتعويل على الذات ويحفز على الاستثمار وتطوير الذات إضافة إلى ضمان خدمات اجتماعية ذات جودة وتقريبها من المواطنين.

كما تهدف سياسة مهمة الشؤون الاجتماعية على المدى المتوسط إلى العمل على إيجاد حلول تضمن ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتعزيز مشاركة التونسيين بالخارج في الحياة العامة ومساهماتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتجسد استراتيجيات المهمة من خلال جملة من الأولويات الإستراتيجية الأساسية وذلك لما يوفره المناخ الإجتماعي المتوازن من دفع للسياسة الاقتصادية والاستثمار وتمثل هذه المحاور في:

- ✓ ضمان توفر مقومات العمل اللائق ،
- ✓ العمل على توفير الحماية الاجتماعية الشاملة عبر توسيع التغطية الاجتماعية والمحافظة على التوازنات المالية لانظمة الضمان الاجتماعي ،
- ✓ ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة والفقيرة و محدودة الدخل و العمل على الحد من الأمية خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية،
- ✓ الإحاطة بالتونسيين المقيمين بالخارج و إشراكهم في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني،
- ✓ حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمادية و توظيفها بطريقة ناجعة قصد تحقيق أهداف السياسات العمومية لمهمة الشؤون الاجتماعية.

وتتضمن مهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2021 خمس برامج (4 برامج فنية إضافة إلى برنامج القيادة والمساندة) تنفرع إلى 53 برنامج فرعي و 25 نشاطا و 9 أهداف و 12 مؤشرا لقيس أدائها ويساهم

في تحقيقها 6 فاعلين عموميين بالإضافة إلى الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي (الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي ، جمعيات رعاية المعوقين..).

2.1 - أهم الانجازات الاستراتيجية للمهمة :

▪ في مجال الشغل والعلاقات المهنية:

- ✓ إنجاز منظومة معلوماتية متكاملة تغطي كل مهام متفقي الشغل في اطار مشروع رقمنة جهاز تفقد الشغل وينتظر أن يقع العمل بهذه المنظومة بداية من السداسية الثانية 2022 .
- ✓ تحيين دليل الاجراءات الخاص بمهام المراقبة والمصالحة والنهوض بالحوار الاجتماعي تلاؤما مع المستجدات والتطورات التي يشهدها فضاء العمل والعلاقات المهنية.
- ✓ مراقبة تشغيل اليد العاملة الخصوصية (الأجانب، عقود التشغيل، عقود التدريب، تشغيل المعاقين...) بالتنسيق مع الهياكل المتداخلة من ذلك مندوبي حماية الطفولة، الاخصائيين الاجتماعيين وأعوان الوكالة الوطنية للتشغيل.
- ✓ المصادقة على اتفاقية العمل الدولية رقم 187 وإصدار القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2021 المؤرخ في 11 ماي 2021 المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى الاتفاقية رقم 187 بشأن الإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنيين، المعتمدة من قبل منظمة العمل الدولية بجنيف في 15 جوان 2006 مما سيمكن من مراجعة السياسة الوطنية في مجال الصحة والسلامة المهنية ووضع استراتيجية وطنية تشاركية للوقاية من الاخطار المهنية .
- ✓ إسناد مساعدات إجتماعية إستثنائية لفائدة عمال المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية والأدلاء السياحية (منحة استثنائية ظرفية شهرية تقدر بـ 200 دينار لمدة 6 أشهر) والبالغ عددهم 68380 منتفعا باعتمادات جمالية قدرها 13.674 مليون دينار.

▪ في مجال الضمان الاجتماعي:

- ✓ ضبط طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين

بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية بإصدار الأمر الحكومي عدد 153 لسنة 2021 مؤرخ في 12 مارس 2021.

✓ مواصلة الأعمال المتصلة بمراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية لقطاع الصيد البحري وإعداد دراسة أولية في الغرض،

✓ دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل ومواصلة الأعمال التحضيرية لاقتناء وحدات متنقلة للضمان الاجتماعي في إطار التعاون مع الوكالة الأمريكية Millennium Challenge Corporation لاستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض تجاه منظورهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية،

✓ مواصلة إحداث مكاتب محلية للضمان الاجتماعي ودور خدمات إدارية على غرار إحداث فرع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بينفردان ودار الخدمات الإدارية بهبيرة،

✓ تجربة منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات على مستوى بعض المستشفيات العمومية (المستشفى الجهوي بينزرت، مستشفى الحبيب ثامر، المعهد الوطني للتغذية، ...) والشروع في الأعمال التحضيرية المستوجبة لتعميم هذه التجربة على جميع الهياكل الصحية العمومية ومقدمي الخدمات الصحية في القطاع الخاص،

✓ مراجعة السقف السنوي لمبالغ الخدمات الصحية الخارجية المتكفل بها في إطار النظام القاعدي للتأمين على المرض بعنوان المنظومة العلاجية الخاصة أو نظام استرجاع المصاريف تفعيلا لقرار وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 8 فيفري 2021 والمتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 3 جوان 2008.

2- تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)		ق. م التعديلي (1)		
97.09%	-6.748	225.385	232.133	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
97.01%	-6.949	225.184	232.133	اعتمادات الدفع	
113.39%	2.678	22.678	20.000	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
112.29%	2.458	22.458	20.000	اعتمادات الدفع	
101.26%	24.759	1982.283	1957.524	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
101.06%	20.698	1978.222	1957.524	اعتمادات الدفع	
89.39%	-1.168	9.842	11.010	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
99.02%	-89	9.006	9.095	اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
				اعتمادات الدفع	
100.88%	19.520	2240.187	2220.667	اعتمادات التعهد	المجموع
100.73%	16.119	2234.870	2218.752	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

قدرت ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 بـ 2220.667 أذ تعهدا و 2218.752 أذ دفعا – بلغت الاعتمادات المجمدة 38.765 أذ .

وتتوزع الاعتمادات بين مختلف البرامج كالاتي :

- برنامج الشغل والعلاقات المهنية : 25.541 أذ

- برنامج الضمان الاجتماعي : 851.253 أذ

- برنامج النهوض الاجتماعي : 1248.595 أذ

- برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج : 29.842 أذ

- برنامج القيادة والمساندة : 63.521 أذ

- سجلت الاعتمادات المرسمة ارتفاعا ضمن قانون المالية التعديلي يقدر بـ 263.752 أذ مقارنة بالاعتمادات الأولية المرسمة (1955.000 أذ) وتتعلق الزيادة في الاعتمادات المسندة لبرنامج النهوض الاجتماعي والمقدرة بـ 283.000 أذ (موزعة بين 3.000 أذ لتغطية نفقات تأجير أعوان البرنامج مركزيا وجهويا و 280.000 أذ لقسم التدخلات تم تخصيصها للمساعدات الاجتماعية الاستثنائية في إطار قرض ممول من البنك الدولي للإنشاء والتعمير) مقابل التخفيض في الاعتمادات المرسمة ببرنامج القيادة والمساندة بـ 19.248 أذ (موزعة بين 14.543 أذ لقسم التأجير و 4.705 أذ لقسم الاستثمار) ليصبح مجموع الاعتمادات المرسمة 2218.752 أذ.

- يفسر الفارق بين الاعتمادات المنجزة (2234.870 أذ) والاعتمادات الجمالية المرصودة لمهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2021 : 2303.752 أذ بفتح اعتمادات تكميلية تم رصدها لبرنامج الضمان الاجتماعي بعنوان منحة مباشرة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (85.000 أذ) .

- نفقات التأجير :

قدرت نفقات التأجير بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 بـ 232.133 أذ وبلغت الاعتمادات المدفوعة 225.184 أذ ويعود الفارق المسجل أساسا إلى برمجة الانعكاس المالي للإنتدابات والتي يتم العمل على استكمال إجراءاتها.

- نفقات التسيير :

قدرت نفقات التسيير بـ 20.000 أذ وبلغت الاعتمادات المدفوعة 22.458 أذ ، وتتأتى الزيادة من الاعتمادات التي تم تحويلها من قسم التدخلات ببرنامج النهوض الاجتماعي وبرنامج القيادة والمساندة لتغطية نفقات التسيير وخاصة على مستوى المؤسسات العمومية العاملة في مجال النهوض الاجتماعي إضافة إلى ارتفاع النفقات نتيجة تصاعد أسعار المواد الاستهلاكية .

- نفقات التدخلات :

قدرت نفقات التدخلات بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 بـ 1957.524 أ د أي بزيادة قدرها 280.000 أ د مقارنة بقانون المالية الأصلي (1677.524 أ د) تمّ رصدها ببرنامج النهوض الاجتماعي لتقديم مساعدات اجتماعية استثنائية لفائدة الفئات الهشة ومحدودة الدخل قصد مجابهة جائحة كورونا والحد من تداعياتها في إطار قرض ممول من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

- بلغت الاعتمادات الجملية النهائية لقسم التدخلات 2042.524 أ د وذلك برصد اعتمادات إضافية في حدود 85.000 أ د لبرنامج الضمان الاجتماعي بعنوان منحة مباشرة للصندوق الوطني للتقاعد والحياة الاجتماعية .

- بلغت الاعتمادات المنجزة 2030.256 أ د ويعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات أساسا إلى تعطل مسار بعض التدخلات الاجتماعية نتيجة جائحة كورونا وتأثيرها على إنجاز بعض الأنشطة.

- نفقات الاستثمار :

قدرت نفقات الاستثمار بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 بـ 9.095 أ د أي بتخفيض قدره 4.705 أ د مقارنة بالاعتماد الأصلي المرسم 13.800 أ د واتخذ هذا التوجه نتيجة تأثير جائحة كورونا على مختلف إجراءات الصفقات العمومية وتعطل إنجاز بعض مشاريع البناء والتهيئة والتجهيز .

وبلغت الاعتمادات المنجزة 9.006 أ د أي بنسبة 99,02 %.

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 ق. م التعديلي (1)	البرامج	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)				
%95.05	-1.264	24.277	25.541	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 1 الشغل والعلاقات المهنية
%94.38	-1.435	24.106	25.541	اعتمادات الدفع	
%106.82	58.037	909.290	851.252	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 2 الضمان الاجتماعي
%106.82	58.032	* 909.285	851.252	اعتمادات الدفع	
%97.67	-29.153	1220.242	1249.395	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 3 النهوض الاجتماعي
%97.30	-33.666	1214.929	1248.595	اعتمادات الدفع	
%98.18	-544	29.298	29.843	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 4 الهجرة والتونسيين بالخارج
%98.16	-549	29.293	29.843	اعتمادات الدفع	
%88.31	-7.557	57.080	64.637	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة
%90.13	-6.265	57.257	63.521	اعتمادات الدفع	
%100.88	19.520	2.240.187	2.220.667	اعتمادات التعهد	المجموع
%100.73	16.119	2.234.870	2.218.752	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

* ترسيم اعتمادات تكميلية قدرها 85 مليون ديناراً بعنوان منحة مباشرة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

المحور الثاني: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021

□ برنامج الشغل والعلاقات المهنية

□ رئيس البرنامج : السيد شكري والي عوضا عن السيد فؤاد بن عبد الله

□ تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج: بداية من تاريخ 14 أفريل

2022

1- نتائج أداء البرنامج:

تولي مهمة الشؤون الاجتماعية مكانة متميزة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية باعتبار مساهمته في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعمل هياكل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على ضمان توفر مقومات العمل اللائق وإستقرار السلم الاجتماعي باعتبار دوره في تعزيز قدرة العمال في الإنتاج كما ونوعا وضمانا لسلامتهم وصحتهم وتمتعهم بالحماية والرفاه الاجتماعي إضافة لإعتباره معيارا لتقدم الانسان العامل ورفقيه والحفاظ عليه باعتباره اهم أحد مقومات الاقتصاد وعناصره.

وتتجسد استراتيجية برنامج الشغل والعلاقات المهنية من خلال عدد من الأولويات المندرجة في إطار تطبيق مقتضيات وثيقة العقد الاجتماعي والمتمثلة أساسا في :

- ✓ دعم احترام التشريع الاجتماعي ومواكبة التشريع الدولي والحد من النزاعات الجماعية،
- ✓ التصدي لأشكال التشغيل الهش ودفع النمو والإنتاجية ،
- ✓ توفير مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية وتحفيز الاستثمار في إطار مناخ تنافسي سليم،
- ✓ النهوض بالصحة والسلامة المهنية من خلال تطوير المنظومة التشريعية وتعزيز ثقافة الوقاية من الاخطار المهنية والترفيف في التغطية بخدمات طب الشغل وتحسينها في القطاعين العام والخاص.

وتترجم استراتيجية برنامج الشغل و العلاقات المهنية من خلال محور أساسي وهو "العمل اللائق و السلم الاجتماعي " وذلك من خلال :

- ✓ الحرص على ضمان احترام الحقوق الأساسية للفرد و حقوق العاملين في إطار مجموعة من قواعد الأمان ومعايير لتحديد أجور عادلة مع مراعاة السلامة الجسدية والعقلية للعامل خلال تأديته لوظيفته (وفقا لتعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة) . إضافة إلى توفير الحق في الضمان الاجتماعي للأسر و إتاحة إمكانيات أفضل لتطوير الفرد وتحقيق الإدماج الاجتماعي والمساهمة والمشاركة في اتخاذ القرارات وتحقيق التكافؤ في الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء(تعريف منظمة العمل الدولية)
- ✓ ضمان احترام حقوق الأجراء والاستجابة لتطلعاتهم في ظل مقاربة تشاركية تكفل التوازن بين مختلف الأطراف المتدخلة الحكومية أو النقابية.

-الأهداف و مؤشرات الأداء :

- الهدف الاستراتيجي 1.1: ضمان توفر شروط العمل اللائق

يعكس الهدف الاستراتيجي لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية المتمثل في ضمان شروط العمل اللائق ومكوناته، التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال الشغل والعلاقات المهنية (نقصد الشغل + تفقد طب الشغل) في إطار تنفيذ استراتيجية مهمة وزارة الشؤون الاجتماعية المتمثلة في دعم وتطوير سياستها الوطنية في المجال الاجتماعي والنهوض بمختلف الفئات الاجتماعية وحماية حقوق الأجراء والمساهمة في الحفاظ على المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المؤشر 1.1.1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (مؤشر تراكمي)							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%44.58	%106.3	%44.12	%41.5	%55,2	%38,83	%

ملاحظة: لاحتساب العدد الجملي للعمال الخاضعين لمجلة الشغل تم الاعتماد على احصائيات المعهد الوطني للإحصاء والزيارات الميدانية للمؤسسات ذات الصبغة غير الإدارية والمنشآت العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية ليلبلغ 1.200.000 عامل.

قدرت نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد سنة 2021 بـ 44.12% أي بزيادة قدرها 6.3% مقارنة بالتقديرات الأولية لنفس السنة و بنسبة إنجاز تقدر بـ 106.3%، ويعود ذلك للأسباب التالية :

- المؤشر الفرعي: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل:

تم خلال سنة 2021 انجاز 16.434 زيارة تفقد شملت 586.051 عاملا اي بنسبة 48.83% من مجموع العملة (طريقة الاحتساب: عدد العملة المشمولين بالزيارة /1200000)

وقد حافظ نشاط المراقبة على نسق مرتفع ويعود ذلك الى:

- تغير طبيعة نشاط المراقبة خلال الازمة الصحية(كوفيد19) التي مرت بها البلاد من خلال اعتماد زيارات موجهة (CIBLE) بهدف مراقبة البروتوكولات الصحية والحث على اتخاذ التدابير الصحية الضرورية (التلقيح ، مسك الجواز الصحي ..) إضافة إلى مراقبة التزام المؤجرين بتطبيق تشريع الشغل سواء تجاه العملة كخلاص الأجور و خلاص أيام التغيب الناتجة عن الإصابة بالفيروس والحجر الصحي للمصابين أو بخصوص أصناف العمل الجديدة التي افرزتها الازمة الصحية كالعمل عن بعد والعمل بالفرق والعمل لوقت جزئي إضافة إلى حملات المراقبة الموجهة للفئات الهشة من العملة (كالعملة الأجانب).

- انخراط متفقدى الشغل في حملات زيارات متابعة للمؤسسات في مختلف القطاعات التي تضررت من تداعيات الازمة الاقتصادية والصحية
- حملات في إطار معاينة استكمال التلقيح المضادة لفيروس كوفيد 19 حتى تعود المؤسسات لنشاطها العادي بعد تحسن الوضع الصحي (التقليص من إجراءات التخفيض في ساعات العمل وإجراءات البطالة الفنية والعودة للنشاط بالتوقيت العادي وبطاقة تشغيلية كاملة).
- انخراط متفقدى الشغل في حملات مراقبة الاستظهار بجواز التلقيح في إطار تطبيق مقتضيات المرسوم الرئاسي عدد 1 لسنة 2021 المؤرخ في 22 أكتوبر 2021.
- العمل على تفعيل منصة HELP TOURISME لمساعدة المؤسسات السياحية التي تضررت من تداعيات جائحة كوفيد-19.

- المؤشر الفرعي : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية

- بلغ عدد زيارات التفقد خلال سنة 2021، 9.073 زيارة شملت 472.834 عامل أي بنسبة 39.4 % من مجموع العملة على المستوى الوطني(12000000).

هذا وتجدر الملاحظة الى ان هذه الزيارات قد شملت أيضا 534.308 عاملا في إطار زيارات موجّهة (ciblée) لمكافحة انتشار فيروس كوفيد 19 من ذلك:

- حملات زيارات المراقبة في إطار التثبيت من مدى احترام المؤسسات لمقتضيات كراس الشروط المعدة لإحداث مراكز تلقيح متنقلة، وهي مؤسسات ذات تشغيلية عالية.
- زيارات في إطار التثبيت من حسن سير حملات التلقيح بالوسط المهني.
- حملات مراقبة الاستظهار بجواز التلقيح في إطار تطبيق مقتضيات المرسوم الرئاسي عدد 1 لسنة 2021 المؤرخ في 22 أكتوبر 2021.

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

□ في مجال تفقد الشغل :

- ✓ النقص الحاصل في إطار التفقد المكلفين بالمراقبة.
- ✓ تقادم أسطول وسائل النقل الموضوع على ذمة أقسام تفقدية الشغل والمصالحة.
- ✓ نقص في كميات الوقود المخصص لوسائل النقل ونقص عدد السواق في ظل وجوب التنقل لمسافات طويلة للقيام بزيارات التفقد.
- ✓ عدم توفر معطيات إحصائية محينة وحينية في إطار تبادل المعطيات بين المصالح المركزية والجهوية
- ✓ تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية على نسق عمل مصالح تفقد الشغل وتوفير السلم الاجتماعي.

□ في مجال تفقد طب الشغل والسلامة المهنية :

- ✓ صعوبة في سد الشغورات على مستوى أطباء الشغل بالولايات الداخلية (جندوبة والقصرين وقبلي)
- ✓ تقادم أسطول وسائل النقل الموضوع على ذمة الأقسام الجهوية لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية
- ✓ نقص في كميات الوقود المخصص لوسائل النقل بالأقسام الجهوية لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية ونقص عدد السواق في ظل وجوب التنقل لمسافات طويلة للقيام بزيارات التفقد.
- ✓ غياب وحدات محلية لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية بالمناطق الصناعية الكبرى نظرا لأن الأمر المنظم للإدارات الجهوية لا يمكن من إحداث هذه الوحدات
- ✓ عدم توفر منظومة معلوماتية لتشاط توفر طب الشغل بما من شأنه تسهيل جمع المعطيات الإحصائية
- ✓ عدد حوادث الشغل القاتلة لا يزال مرتفع في بعض القطاعات الاقتصادية على غرار الفلاحة والصيد البحري والبناء والأشغال العامة وتواصل ارتفاع عدد الأمراض المهنية خاصة الاعتلالات العظمية العضلية.
- ✓ عدم توفر معطيات إحصائية محينة وحينية في إطار تبادل المعطيات بين المصالح المركزية والجهوية.

- التدابير المتعلقة بالهدف:

□ في مجال تفقد الشغل :

- ✓ طلب تدعيم سلك متفقد الشغل خاصة على مستوى الجهات.
- ✓ توفير وسائل النقل الضرورية لأقسام تفقدية الشغل والمصالحة والوحدات المحلية باعتبارها من ضروريات العمل الميداني.
- ✓ مزيد تطوير المنظومة المعلوماتية لجهاز تفقد الشغل عبر ادراج بعض المجالات التابعة للإدارة العامة لإدارة نزاعات الشغل والنهوض بالعلاقات المهنية لاستغلالها في تقارير الوضع الاجتماعي اليومي المركزي والجهوي للحصول على المعلومة والمعطيات الحينية وانجاز التقرير السنوي في أحسن الظروف والعمل على مدّ الوزارة بالتقارير الشهرية في الغرض والشروع في الإستغلال الفعلي خلال سنة 2022.
- ✓ الشروع في استغلال المنظومة المعلوماتية الخاصة بجهاز تفقد الشغل.

□ في مجال طب الشغل والسلامة المهنية:

- ✓ طلب تدعيم سلك أطباء الشغل خاصة على مستوى الجهات .
- ✓ تدعيم أقسام تفقيديات طب الشغل الجهوية بوسائل النقل الضرورية لانجاز زيارات التفقد.
- ✓ النظر في إمكانية إحداث قسم ثاني بالولايات التي تتواجد بها مناطق صناعية هامة مثل صفاقس وبن عروس.
- ✓ رصد اعتمادات لتنفيذ برامج وقاية للحد من حوادث الشغل والامراض المهنية في إطار وضع استراتيجية وطنية للوقاية من الأخطار المهنية.
- ✓ إنجاز تطبيق إعلامية لرقمنة سير عمل الادارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية وأقسامها الجهوية.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2021 : 25.541 أد منها 80 أد اعتمادات مجمدة وبلغت الإنجازات 24.106 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 94,38% وذلك حسب الأقسام والأنشطة كالتالي :

* نفقات التأجير :

- الاعتمادات المرسمة 23.494 أد - الاعتمادات المجمدة 60 أد - الاعتمادات الموزعة 22.494 أد الاعتمادات المنجزة 21.575 أد وبنسبة إنجاز 91,83%
- تمثل نفقات التأجير نسبة كبيرة من ميزانية البرنامج (فوق 90%) أهمها موجهة إلى النشاط عدد 2 (الرقابة والمصالحة) ودرجة ثانية النشاط عدد 5 (تفقد طب الشغل) وذلك (بنسبة 85,83%) باعتبار العدد الهام لسلكي متفقد الشغل ومتفقد طب الشغل العاملين بمختلف الجهات .
يفسر الفارق بين الاعتمادات المرسمة والاعتمادات المنجزة في بقايا الاعتمادات المخصصة لانتداب 25 متفقد شغل التي هي بصدد الإنجاز .
- لإعادة توظيف الاعتمادات المتبقية بقسم التأجير تم تحويل مبلغ 1.000 أد منها إلى قسم الاستثمار لاقتناء حاجيات أقسام تفقدية الشغل والمصالحة وأقسام تفقد طب الشغل على المستوى الجهوي من التجهيزات المكتبية والتجهيزات الفنية الضرورية لحسن سير العمل الإداري .

* نفقات التسيير :

- الاعتمادات المرسمة 1557 أد - الاعتمادات المنجزة 1.333 أد وبنسبة إنجاز 85,61% موزعة بين : * المركزي : 647 أد * الجهوي : 686 أد (أساسا النشاط عدد 2 الرقابة والمصالحة)

- تم تسجيل فواضل اعتمادات نظرا لعدم تمكن الإدارة من التعهد ببعض النفقات نتيجة لتعطل الإجراءات الإدارية والمالية وعدم إيفاء المزودين بالتزاماتهم .

* نفقات التدخلات :

- الاعتمادات المرسمة 150 أد - الاعتمادات المجمدة 20 أد - الاعتمادات المنجزة 129 أد أي بنسبة إنجاز 86,23% وتعود الفواضل إلى عدم صرف القسط الأخير من منحة الدولة للنشاط عدد 3 (التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي والمسندة إلى المجلس الوطني للحوار الاجتماعي) .

*** نفقات الاستثمار :**

- الاعتمادات المرسمة 340 أد - الاعتمادات المنجزة 1.068 أد وبنسبة إنجاز 314.11% . ويعود الفارق إلى تحويل اعتماد قدره 1.000 أد من نفقات تأجير البرنامج إلى نفقات الاستثمار لتغطية حاجيات اقسام تنفيذية الشغل والمصالحة واقسام تفقد طب الشغل والسلامة المهنية من التجهيزات المكتبية والفنية .

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)		ق. م التعديلي (1)		
91.93%	-1.895	21.599	23.494	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
91.83%	-1.919	21.575	23.494	اعتمادات الدفع	
86.71%	-207	1.350	1.557	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
85.61%	-224	1.333	1.557	اعتمادات الدفع	
86.00%	-21	129	150	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
86.00%	-21	129	150	اعتمادات الدفع	
352.28%	858	* 1.198	340	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
314.07%	728	1.068	340	اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
				اعتمادات الدفع	
95.05%	-1.264	24.277	25.541	اعتمادات التعهد	المجموع
94.38%	-1.435	24.106	25.541	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

* تمت إضافة اعتمادات إلى نفقات الاستثمار في إطار تحويل الإعتمادات داخل البرنامج قصد تحسين الظروف العمل بأقسام تفقد الشغل و المصالحة والوحدات المحلية والأقسام الجهوية لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية.

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م الأصلي أو التعديلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1 : تفقد الشغل والصحة والسلامة المهنية	نشاط عدد 1 : القيادة والتشريع والمصالحة	4.981	2.519	-2.462	%50.57
	نشاط عدد 2 : الرقابة والمصالحة	13.891	15.746	1.855	%113.35
	نشاط عدد 3 : التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي	1.000	920	-80	%92.00
	نشاط عدد 4 : القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	1.894	674	-1.220	%935.5
	نشاط عدد 5 : تفقد طب الشغل	3.773	4,247	474	%112.56
	المجموع	25.541	24.106	-1.435	%94.38

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

شهدت الاعتمادات المرصودة بعنوان الأنشطة تفاوتاً بين التقديرات والإنجازات وهو ما أثر بصفة ملحوظة على أداء البرنامج حيث تم توجيه جل الجهود البشرية والمادية لإنجاز زيارات التفقد في إطار متابعة تطبيق الإجراءات الاستثنائية للحد من جائحة كوفيد-19 ، خاصة مع محدودية عدد متفقي الشغل و غياب وسائل نقل ملائمة لتغطية مختلف القطاعات ويبرر هذا التفاوت كالاتي :

- **النشاط 1: القيادة والتشريع والمصالحة** : تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 50.57% (4.981 أ.د مرسوم / 2.519 أ.د منجز) نتيجة العوامل التالية:

- ✓ التأثير المالي لعدم استكمال برنامج انتداب عدد 25 متفقد شغل خلال سنة 2021
- ✓ صعوبة التعهد ببعض نفقات التسيير والتعاقد مع المزودين جراء جائحة كورونا
- ✓ التقليل نفقات تنظيم الدورات التكوينية الحضورية وتنظيمها عن بعد
- ✓ صعوبة إتمام إجراءات صفقة اقتناء وسائل نقل و صفقة اقتناء تجهيزات إعلامية .

- **النشاط 2: الرقابة والمصالحة**: تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 113.35% (13.891 أ.د مرسوم / 15.746 أ.د منجز) نتيجة العوامل التالية:

- ✓ اللجوء إلى عمليات تحويل بالزيادة لتغطية نفقات التدخلات في إطار نشاط الرقابة والمصالحة من حيث تأجير الاعوان وتوفير وسائل العمل الإداري الضرورية إضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية (من ذلك الارتفاع المتواتر لأسعار الوقود ونفقات استهلاك الغاز ...)
- ✓ تدعيم نشاط الرقابة والمصالحة باعتمادات إضافية لاقتناء تجهيزات مكتبية مختلفة لـ 25 قسم تفقد الشغل والمصالحة (551 أ.د).

- **النشاط 3: التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوار الاجتماعي**: تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 80% (1000 أ.د مرسوم / 0.920 أ.د منجز) نتيجة عدم صرف القسط الأخير من المنحة المسندة للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

- **النشاط 4: القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية**: تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 35.58% (1894 أ.د مرسوم / 0.674 أ.د منجز) نتيجة :

- ✓ تحقيق فواضل على مستوى نفقات التأجير حيث يتم العمل على تحسين آليات ضبط تقديرات الأجور من خلال مراجعة توزيع الأعوان بما يسمح بتحديدتها مستقبلا بكلّ دقة
- ✓ صعوبة التعهد ببعض نفقات التسيير والتعاقد مع المزودين جراء جائحة كورونا .

- **النشاط 5: تفقد طب الشغل** : تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 112.56% (3773 أ.د مرسوم / 4247 أ.د منجز) نتيجة :

- ✓ اللجوء إلى عمليات تحويل بالزيادة لتغطية نفقات التدخلات في إطار نشاط تفقد طب الشغل خاصة على مستوى التأجير حيث يتركز العدد الأكبر من سلك تفقد طب الشغل على المستوى الجهوي (أطباء ، تقنيين ...)
- ✓ تدعيم نشاط تفقد طب الشغل باعتمادات إضافية لاقتناء تجهيزات مكتبية وفنية لمختلف أقسام تفقد طب الشغل والسلامة المهنية (486,5 أ.د).

- برنامج الضمان الاجتماعي
- رئيس البرنامج : السيد نادر العجابي عوضا عن السيد سامي عروس
- تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج: بداية من 08 أفريل

2022

1- نتائج أداء البرنامج:

تتمثل استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي في:

- ✓ العمل على الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي وحوكمة الصناديق الاجتماعية
- ✓ العمل على إيجاد حلول هيكلية لتمويل أنظمة الضمان الاجتماعي في إطار الشراكة مع الأطراف الاجتماعية تطبيقاً للعقد الاجتماعي والذي تدعم بإرساء المجلس الوطني للحوار الاجتماعي
- ✓ توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل كافة أفراد المجتمع عبر العمل على استقطاب القطاع الموازي
- ✓ تحسين المنافع والخدمات الاجتماعية المسداة للمضمونين الاجتماعيين

وتترجم استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي من خلال محور أساسي وهو "المحافظة على

التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي وضمان ديمومتها" وذلك من خلال :

- ✓ العمل على ضمان ديمومة واستمرارية هذه الأنظمة والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا المجال وتواصلها للأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ✓ القيام بمراجعة شاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي انطلاقاً من قناعة مشتركة بين كل الأطراف المتدخلة وفقاً لمقتضيات العقد الاجتماعي.

-الأهداف و مؤشرات الأداء :

- الهدف الاستراتيجي 1.2: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:

يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها وذلك بالنظر إلى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص، حتى يتسنى لها على المدى القصير مواصلة الإيفاء بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها بما يمكنها على المدى المتوسط والبعيد من المحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية. ولقيس ما أنجز في المجال تنفيذ السياسة العمومية وبلوغ أهدافها تم اعتماد مؤشرين:

❖ المؤشر 1.1.2 نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل:

المؤشر 1.1.2 : نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل								
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر	المؤشر الفرعي
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
2023	% 116	%118.8	% 139	% 117	% 127	% 119	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
2023	% 143	%119.3	% 173	% 145	% 157	% 147	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية								
2023	% 124,9	%89.5	% 105	% 117,3	% 103 (**)	% 122.95	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق (*)
2023	% 125,9	%90.5	% 106,7	% 117,9	% 104 (**)	% 122.09	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات (*)
الصندوق الوطني للتأمين على المرض								
2023	%84,57	%105	%86,23	%81,92	%77,38	%78.41	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق
2023	%91,14	%103.6	%91,88	%88,68	% 82,16	%83.58	%	نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض

(*) باحساب عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية

(**) تمت مراجعة إنجازات المؤشر بعنوان سنة 2020 بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية إثر مراجعة طريقة الاحساب المعتمدة للسنة المذكورة حيث تم آنذاك استثناء احتساب عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية و المقدرة بـ 500 م.د والتي تم ضخها كلياً للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وهو ما ساهم في التأثير على القيمة الحقيقية لإنجازات المؤشر . علماً وأنه سيتم احتساب حجم عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية بالنسبة للسنوات المقبلة عند تحديد التوازنات المالية للصناديق الثلاث وذلك إثر إحداث حساب خاص في الخزينة يطلق عليه اسم "حساب تنوع مصادر الضمان الاجتماعي" لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي (الفصل 12 من المرسوم عدد 21 لسنة 2021 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بقانون المالية لسنة 2022).

يتواصل المنحى السلبي لمؤشر: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل حيث تفوق الأعباء المداخيل للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية في حين وبالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض ورغم النتيجة المحاسبية الإيجابية فإن التوازن بين الأعباء والمداخيل يمكن اعتبارها سلبية إذا أخذنا في الاعتبار عجزه عن الإيفاء بالتزاماته المالية تجاه مسدي الخدمات الصحية والصيدلية المركزية.

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

يتواصل الإرتفاع السلبي لنسبة الأعباء من المداخيل حيث تطورت من 127 % سنة 2020 إلى 139 % سنة 2021 لمجموع الأنظمة. ويعزى هذا الإرتفاع الملحوظ إلى تطور الإيرادات الفنية للصندوق بنسبة 4,5 % سنة 2021 وفي المقابل حافظت الأعباء الفنية على نسق تطورها بـ 12,7 % مما نتج عنه تفاوت بين الإنجازات والهدف المرسوم.

كما تعمقت الفجوة بين الموارد والأعباء بالنسبة لفرع الجرايات حيث إرتفعت نسبة الأعباء من الموارد من 157 % سنة 2020 إلى 173 % سنة 2021 وذلك لتواصل ارتفاع مصاريف الجرايات بنسق سريع (12,8 %) مقارنة بالموارد.

ويعود تفاقم الاختلال في التوازن بين الموارد والأعباء سنة 2021 إلى تواصل تداعيات جائحة كورونا على المستوى الاقتصادي وما تولد عنها من صعوبات مالية لعديد القطاعات الاقتصادية أدت إلى توقفها عن النشاط وتسريح عديد عمالها.

وتضاف هذه الأسباب الظرفية إلى العوامل الهيكلية المتمثلة في العوامل الديمغرافية (ارتفاع مؤمل الحياة وانخفاض المؤشر الديمغرافي) وعوامل مرتبطة بأنظمة الجرايات (التقاعد المبكر لأسباب اقتصادية والترفيغ في الجرايات على إثر الزيادة في الأجر الأدنى)، إلى جانب التهرب الاجتماعي الذي يحجب نسبة من الموارد المحتملة للضمان الاجتماعي.

- الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

بالرغم من بعض الإجراءات التي اتخذت لعل أهمها إصلاح نظام التقاعد في القطاع العمومي من خلال إصدار القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وذلك بالترفيغ في نسب المساهمات من 20,7 % إلى 23,7 %، والترفيغ في السن القانونية للتقاعد بسنتين إجباريتين و3 سنوات إختيارية، وكذلك عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية خلال سنوات 2018-2019-2020-2021-2022 والتي بلغت 2150 م د فقد تواصل المنحى السلبي لمؤشر: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

ضمن هذا الباب بلغت نسبة التوازن بين مجموع الأعباء ومجموع المداخل للصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية 105 % سنة 2021 مقابل 103 % سنة 2020 كما بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخل الخاصة بفرع الجرايات 106,7 % سنة 2021 مقابل 104 % سنة 2020 وتعود هذه النتائج أساسا إلى انتفاع الصندوق بكامل عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية (500 م د) إضافة إلى تطور الإيرادات المتأتية من الزيادة العامة في الأجور بعنوان القسط الثالث لأعوان الوظيفة العمومية والمفعول الإيجابي للإجراءات المضمنة بالقانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019.

- الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

سجلت نسبة توازن الأعباء والمداخل لمجموع الصندوق الوطني للتأمين على المرض ارتفاعا خلال سنة 2021 لتبلغ 86,23 % لتكون دون الهدف المأمول والذي حددت بـ 81,92 % كما تعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا مقارنة بسنة 2020 (77,38 %) ويفسر هذا الارتفاع خاصة بالزيادة في بعض التعريفات ومراجعة السقف.

كما عرفت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخل الخاصة بنظام التأمين على المرض لسنة 2021 ارتفاعا ملموسا حيث بلغت 91,88 % لتتجاوز الهدف المرسوم بعنوان نفس السنة (88,68 %) ويعزى هذا الارتفاع أيضا إلى الزيادة في بعض التعريفات ومراجعة السقف.

❖ المؤشر 2.1.2 نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي):

المؤشر 2.1.2 : نسبة الاستخلاص								
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر	المؤشر الفرعي
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية								
2023	% 92	%105.76	% 89,9	% 85	% 88,6	% 92	%	- نظام الأجراء غير الفلاحيين
2023	% 53	%106.66	% 48	% 45	% 47,9	% 53,6	%	- نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي
2023	%20	%130.76	% 17	%13	%19	%20	%	نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة

سجلت نسبة الاستخلاص عن الثلاثيات الجارية ارتفاعا طفيفا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 نتيجة ارتفاع المقاييس بعنوان الاشتراكات بنسبة 8 % وهي نسبة دون المستوى المسجل خلال السنوات ما قبل جائحة كورونا (12 %).

أما بالنسبة لاستخلاص مساهمات نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير فلاح، فقد بقيت نسبة الاستخلاص لسنة 2021 في حدود ما تم تسجيله تقريبا سنة 2020 و مسجلة في نفس السياق ارتفاعا مقارنة بالتقديرات في حدود 6.6%.

وبخصوص نسب استخلاص المساهمات بعنوان الثلاثيات الفارطة فقد شهدت نسبة الاستخلاص انخفاضا مقارنة بسنة 2020 في حدود 10.5% و مسجلة في نفس السياق ارتفاعا مقارنة بالتقديرات لسنة 2021 في حدود 30%.

الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

برزت أهمية قيس مؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل خاصة عند قيس التوازن بين تكلفة أنظمة التقاعد ومداخيلها الشيء الذي أدى إلى اختلال التوازنات بين نسق دفعات (مختلف المنافع المسداة) والمداخيل (المتأتية أساسا من المساهمات)، كما أفرز قيس مؤشر نسبة الاستخلاص جملة من الإستنتاجات أهمها :

✓ عدم التصريح بالأجور أو النقص في التصريح بالأجور (35% من الأجراء المصرح بهم يتقاضون أجرا أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون و62% يتقاضون أجرا أقل من مرتين الأجر الأدنى المهني المضمون)،

✓ أهمية القطاع الموازي وتنامي ظاهرة التهرب والتحيل الاجتماعي. حيث تقدر كتلة الأجور الخاضعة للضمان الاجتماعي وغير المصرح بها للصندوق سنويا بـ 30% من كتلة الأجور الخاضعة مما انجر عنه نقص في المساهمات تقدر بـ 500 مليون دينار،
✓ صعوبات على مستوى الاستخلاص والمراقبة،

وقد أبرزت كل الدراسات التي أنجزت بهدف تفسير أسباب هذا الإختلال في التوازنات المالية للصناديق في السنوات الأخيرة واستفحالها خاصة في هذه العشرية إلى الأسباب التالية :

□ العوامل الديمغرافية:

✓ انخفاض المؤشر الديمغرافي (من 5,9 منخرط نشيط عن كل منتفع بجراية سنة 1985 إلى 2,1 سنة 2020 بالنسبة للقطاع العمومي، ومن 10,86 سنة 1985 إلى 2,9 سنة 2020 بالنسبة للقطاع الخاص)

✓ تحسن مؤمل الحياة عند الولادة مما جعل متوسط مدة الانتفاع بالجراية أطول مما كان عليه سابقا (من 13 سنة في سنوات 90 الى 20 سنة حاليا)

□ العوامل المتصلة بالخصائص الفنية لأنظمة التقاعد

✓ طريقة تصفية الجراية

✓ طريقة تعديل الجرايات (مراجعة الجراية كلما أقرت زيادة في الأجور للمنخرط النشط)

□ العوامل المتصلة بالخصائص الفنية لأنظمة التقاعد

✓ تطور كلفة التقاعد المبكر في القطاع الخاص الذي يمثل حوالي 25 % من عدد المنتفعين و38% من أعباء التقاعد (53% من حالات التقاعد المبكر هي لأسباب إقتصادية بمعدل كلفة يقدر بحوالي 100 م د سنويا)،

✓ جراية العجز: امتياز مزدوج: التمتع بمردودية دنيا بـ 50% مع احتساب سنوات العجز عند بلوغ الـ 60 سنة.

وقد كان لهذه العوامل الأثر الكبير على مستوى السيولة المالية التي اتسمت في السنوات الأخيرة بالتآكل نظرا لتفاقم النتائج المالية السلبية.

- الإصلاحات لتحسين نتائج الهدف:

تتمثل الإشكالية الأساسية للإصلاح في إيجاد صيغ كفيلة بتحقيق المعادلة بين متطلبات التوازن المالي للأنظمة والتوازنات الاقتصادية والمالية الوطنية العامة وذلك بملاءمة الإصلاح لمتطلبات:

✓ سوق الشغل،

✓ القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية،

- ✓ المالية العمومية،
- ✓ القدرة الشرائية للمتقاعدين.

وليتحقق ذلك يجب الإسراع باتخاذ جملة من التدابير قصيرة ومتوسطة المدى لعل أهمها:

✓ دعم وتعزيز استخلاص ديون الصناديق الاجتماعية من خلال تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي لجعلها تتلاءم والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،

✓ الإسراع في إصدار مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي

✓ ايجاد مصادر جديدة للتمويل بما يكفل تحقيق التوازن المالي للصناديق الاجتماعية وتطوير الخدمات من خلال توجيه بعض الممارسات ذات المخاطر (pratiques à risque) وتشجيع الممارسات الايجابية وتغيير السلوك الاستهلاكي على غرار ارساء أداءات وضرائب تخصص لتمويل الضمان الاجتماعي (الأداءات الموظفة على التبغ والكحول والمشروبات السكرية والإرساليات والمسابقات التلفزية ومعالم استعمال الطرقات السيارة وأداء بيئي على المؤسسات الملوثة وأداءات على عقود التأمين التكميلي وشركات ومخابر الأدوية)

✓ احداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي *caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale* من مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة.

✓ استخلاص مستحقات صناديق الضمان الاجتماعي المتخلدة بزمة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية يتم تحويل جزءا منها لفائدة الصندوق الوطني للتأمين على المرض.

- الهدف الاستراتيجي 2.2: تحسين التغطية الاجتماعية:

تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانخراط الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلة مرنة ولقياس هذا الهدف تم اعتماد مؤشر نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية.

المؤشر 1.2.2 : نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر	المؤشر الفرعي
2023	% 85	% 98.02	% 81,36	% 83	% 81,42	% 81,81	%	نظام الأجراء غير الفلاحيين
2023	% 20	% 86.91	% 10,43	% 12	% 10,38	% 11,58	%	نظام الأجراء الفلاحيون
2023	% 99	% 100.36	% 98,36	% 98	% 98,36	% 98,96	%	نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن
2023	% 80	% 117.05	% 81,94	% 70	% 76,09	% 71,72	%	نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين
2023	% 92	% 98.51	% 83,74	% 85	% 82,46	% 88,49	%	نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون
	% 83,7	102.22	% 81,17	% 79,4	% 79,44	% 80,07	%	المجموع

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية لكافة الأنظمة تحسنا ملحوظا خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 مما ساهم في تجاوز الهدف المرسوم لمجموع الأنظمة لنفس السنة خاصة بالنسبة لنظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين والذي شهد تحسنا سواء مقارنة بسنة 2020 (ارتفاع في حدود 7.68%) أو بالنسبة للتقديرات لنفس السنة ((ارتفاع في حدود 17.05%) ولنظام العملة غير الأجراء الفلاحيون والذي شهد كذلك تحسنا مقارنة بسنة 2020 (ارتفاع في حدود 1.55%).

ولكن هذا التحسن يجب أن لا يخفي حقيقة أن الصندوق يتكبد خسائر كبيرة نتيجة عدم انخراط حوالي 20% من عدد السكان المشتغلين في أحد أنظمة الضمان الاجتماعي.

كما لا يمكن أن تحجب هذه النتائج لسنة 2021 أن التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص مازالت دون الإنجازات المنجزة خلال السنوات 2017 و 2018 والتي كانت تفوق النسبة 80% ويفسر ذلك بتواصل التداعيات السلبية لجائحة كوفيد 19. كما تبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة نتيجة جملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

✓ التهرب الاجتماعي وعدم تسوية عديد المؤسسات الاقتصادية لتعهداتها تجاه الصناديق الاجتماعية.

✓ غياب ثقافة الضمان الاجتماعي وتراكم مديونية عديد المؤسسات تجاه الصندوق.

✓ توسع القطاع الموازي وغير المهيكل و صعوبة التغطية من قبل هياكل الضمان الاجتماعي.

- التدابير لتحسين نتائج الهدف:

✓ وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلة مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.

✓ إقرار أحكام على مستوى قانون المالية لسنة 2023 تقضي بربط الانتفاع بمختلف خدمات المرافق العمومية (خلاص معلوم الجولان، الحصول على التراخيص الإدارية، الحصول على البطاقة الرمادية، ...) بتسوية الوضعية تجاه صناديق الضمان الاجتماعي وذلك على غرار ما تم إقراره بقانون المالية لسنة 2021 لفائدة مصالح الجباية بخصوص معلوم الجولان.

✓ وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين.

✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي مع دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل من خلال مواصلة اقتناء وحدات متنقلة للقيام بإجراءات التسجيل والانخراط وذلك بالتعاون مع وكالة

.Millennium Challenge Corporation

✓ اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من ذلك معاقبة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي بخطية تتراوح بين 1000 دينار و 50 ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2016.

✓ اقتراح الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من 3 سنوات إلى 5 سنوات وذلك عبر تنقيح الفصل 110 الفقرة الأولى من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي.

❖ الهدف الاستراتيجي 3.2: تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها
وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات
الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لأولي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) ولقياس
هذا الهدف تم اعتماد مؤشر آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال.

المؤشر 3.2.1 : آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر	المؤشر الفرعي
								الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
2023	36	% 88.09	37	42	42	44	يوم	آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقيين على قيد الحياة (باليوم) (1)
								الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية (2)
2023	% 90	% 84.13	% 74,88	% 89	% 76	% 85,5	%	آجال إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)
2023	% 99	% 98.43	% 97,45	% 99	% 97,2	% 98,1	%	آجال تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)
2023	% 98	% 100.48	% 97,47	% 97	% 9,34	% 96,4	%	آجال تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)
2023	% 90	% 96.52	% 85,91	% 89	% 80,7	% 85,7	%	آجال تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)
								الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)
2023	25	% 121.33	36,4	30	30.1	27.13	يوم	آجال استرجاع المصاريف (3)
								آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية
2023	80	% 135.55	122	90	118	107	يوم	❖ خلاص أتعب الأطباء
2023	50	% 154.28	108	70	89	82	يوم	❖ خلاص الصيدالة

2023	80	% 135.55	122	90	99	105	يوم	❖ خلاص أخصائي العلاج الطبيعي
								آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة
2023	8,2	% 96.42	10,8	11,2	11,5	11.9	يوم	❖ التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة
2023	16	% 63.5	12,7	20	37,3	37.9	يوم	❖ زرع الكلى
2023	7,4	% 148.07	15,4	10,4	11,73	11.3	يوم	❖ زرع نخاع الشوكي
2023	9,5	% 95.2	11,9	12,5	14,14	13.23	يوم	❖ التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرابين والكشف بالأشعة على عضلات القلب
2023	7	% 105.71	7,4	7	8,45	8.13	يوم	❖ تفتيت حصى الكلى
2023	10,4	% 100	12,4	12,4	14,78	13.58	يوم	❖ السكانار، التشخيص بالرنين المغناطيسي
2023	من 5 الى 30	-	من 5.8 الى 38	من 5 الى 50	من 5.64 الى 54.07 يوم	من 5.38 الى 51.9 يوم	يوم	❖ التكفل بمصاريف الآلات الطبية
2023	7,5	% 81.05	7,7	9,5	10,49	8.51	يوم	❖ تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية
2023	13	% 72.35	12,3	17	16,88	17.71	يوم	❖ التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي

- (1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية
- (2) نسبة الملفات المنجزة في الأجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات
- (2-1) كيفة احتساب الأجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام
- (2-2) شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
- (2-3) شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
- (2-4) شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف
- (3) استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

- يعتبر هذا المؤشر ذات صبغة خصوصية لتعلقه بأجال إسداء خدمات و معالجة ملفات المضمونيين الاجتماعيين:

* بالنسبة للمؤشرات الفرعية المتعلقة بتحديد آجال (وحدة المؤشر اليوم) : يعتبر ارتفاع قيمة الانجازات مقارنة بالتقديرات يعد مؤشرا سلبيا. حيث تترجم نسبة الانجاز التي تفوق قيمتها 100% تطورا سلبيا للمؤشر (tendance negative) في حين تعتبر نسبة الانجاز ايجابية حين تعادل او تقل عن قيمة 100% (tendance positive)

- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

سجلت سنة 2021 تحسنا ملحوظا في آجال صرف الجرايات نتيجة السياسة التي اعتمدها الصندوق بتدعيم وتوسيع لامركزية تصفية ملفات الجرايات مما مكن من تجاوز الهدف المرسوم.

الصندوق الوطني للتقاعد والحيفة الاجتماعية

شهدت نسب انجاز ملفات جرايات التقاعد وجرايات الترميل والجرايات الوقتية للأيتام التي تمت تصفيتها في الآجال تحسنا مقارنة بسنة 2020 غير أنه لم يتم تحقيق الأهداف المرسومة وذلك أساسا نتيجة توقف السير العادي للعمل جراء جائحة " covid-19".

- الصندوق الوطني للتأمين على المرض

شهدت الآجال المتعلقة باسترجاع المصاريف تحسنا طفيفا سنة 2021 لتبلغ 36,4 يوم مقارنة بسنة 2020 غير أن الآجال المسجلة بقيت دون الأهداف المرسومة سنة 2021 (30 يوم).

أما على مستوى الآجال المتعلقة بخلاص مسديي الخدمات الصحية سنة 2021 فقد سجلت ارتفاعا مقارنة بسنة 2020 وتعذر تحقيق الأهداف المرسومة نتيجة النقص الحاد في السيولة المتوفرة.

أما بخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة فقد سجلت تحسنا مقارنة بسنة 2020 وقاربت في العموم الأهداف المرسومة.

- الإصلاحات لتحسين نتائج الهدف:

تسعى كل الصناديق الاجتماعية إلى تحسين الخدمات المسداة مع العمل على تقريبها من المواطن وقد سجلت نتائج مهمة سنة 2021 حيث تواصل إحداث مكاتب محلية للضمان الاجتماعي ودور خدمات إدارية على غرار إحداث فرع للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بينقردان ودار الخدمات الإدارية بهبيرة، ولعل أهم ما أنجز سنة 2021 هو:

✓ تجربة منظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات على مستوى بعض المستشفيات العمومية (المستشفى الجهوي ببنزرت، مستشفى الحبيب ثامر، المعهد الوطني للتغذية، ...) والشروع في الأعمال التحضيرية المستوجبة لتعميم هذه التجربة على جميع الهياكل الصحية العمومية ومقدمي الخدمات الصحية في القطاع الخاص،

✓ اعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بمنظومة التبادل الإلكتروني للمعطيات بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض ومسديي الخدمات الصحية وببطاقة العلاج الذكية،

✓ إصدار الأمر حكومي عدد 153 لسنة 2021 مؤرخ في 12 مارس 2021 يتعلق بضبط طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق الوطني للتقاعد والحياة الاجتماعية والمشغل العمومي بخصوص مواكبة الحياة المهنية للأعوان المنخرطين بالصندوق ومسك حساباتهم الفردية.

✓ إسناد منح استثنائية وظرفية لفائدة إجراء المؤسسات ولفائدة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل وذلك بعنوان فترات التوقف عن النشاط.

✓ مراجعة السقف السنوي لمبالغ الخدمات الصحية الخارجية المتكفل بها في إطار النظام القاعدي للتأمين على المرض بعنوان المنظومة العلاجية الخاصة أو نظام استرجاع المصاريف تفعيلا لقرار وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 8 فيفري 2021 والمتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 3 جوان 2008.

✓ ضبط صيغ وإجراءات ونسب التكفل بالخدمات الصحية في إطار النظام القاعدي للتأمين على المرض وذلك بإصدار الأمر الحكومي عدد 318 لسنة 2021 مؤرخ في 4 ماي 2021 يتعلق بتنقيح الأمر عدد 1367 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007.

- المبادئ العامة و خيارات إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي:

تتطلب عملية إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي الأخذ بعين الاعتبار العجز المتفاقم لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص وما يتطلبه من إجراءات لضمان توازنها المالية وكذلك الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تمر به البلاد وخاصة الضغوطات المسلطة على ميزانية الدولة.

وعلى هذا الأساس يقترح ÷

✓ التركيز على ضرورة القيام بالإصلاحات الهيكلية وخاصة مراجعة المقاييس المعتمدة لتصفية الجارية والتي من شأنها أن توفر موارد إضافية لأنظمة التقاعد.

✓ إمكانية إقرار مبدأ التدرج في إدخال الإصلاحات الهيكلية.

✓ ضرورة البحث على مصادر تمويل إضافية لدعم الإصلاحات الهيكلية لهذه الأنظمة وضمان توازنها المالية.

✓ حوكمة مؤسسات الضمان الاجتماعي.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2021 : 851.253 أد منها 26.364 أد اعتمادات مجمدة بقسم التدخلات - بلغت الاعتمادات المنجزة 909.285 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 106,82% وتم تغطية الفارق المسجل في الإنجازات بفتح اعتمادات إضافية بقسم التدخلات بمبلغ 85.000 أد .

* نفقات التأجير :

بلغت إنجازات نفقات تأجير البرنامج لسنة 2021 : 527 أد مقارنة بالتقديرات (920 أد) أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 57,28% ويعود الفارق في تسجيل الفواضل إلى مغادرة العمل لعدد من أعوان البرنامج (المغادرة الطوعية - الإلحاق ...)

* نفقات التسيير :

- الاعتمادات المرسمة 500 أد - الاعتمادات المنجزة 27 أد أي بنسبة إنجاز 5.4% تنحصر أساسا في اقتناء مواد مكتبية لتسيير عمل البرنامج .

* نفقات التدخلات :

تمثل نفقات التدخلات ببرنامج الضمان الاجتماعي القسط الأكبر من ميزانية البرنامج بنسبة 99,87% تتعلق أساسا بنفقات المساهمة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية (500.000 أد) - التعديل الآلي للجرايات (155.500 أد) وتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي (52.034 أد) .

- الاعتمادات المرسمة 850.214 أد - الاعتمادات المجمدة 26.364 أد الاعتمادات المنجزة 908.711 أد بنسبة 106,88% .

- تمت تغطية الفارق بين الاعتمادات المرسمة والاعتمادات المنجزة بفتح اعتمادات إضافية تقدر بـ 85.000 أد لتدعيم النشاط عدد 3 (التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الآليات والتدخلات الاجتماعية) وذلك عبر إسناد منحة مباشرة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية .

- تم القيام بجملة من التحويلات داخل نفقات البرنامج لتغطية بعض النفقات غير المتوقعة والتي لم يتم رصد اعتمادات لها على غرار التقاعد المبكر (تحويل 1.960 أد) وكذلك الزيادة في النفقات التالية : جريات قدماء النواب ورااملهم (103 أد) والمغادرة الطوعية (30 أد) .

- الفواضل المسجلة 26.503 أد أهمها أساسا المبالغ المجمدة (26.364 أد) .
* نفقات الاستثمار :

- الاعتمادات المرسمة 90 أد - الاعتمادات المنجزة 21 أد أي بنسبة إنجاز 23,33%
وتتمثل المبالغ المتبقية في اعتمادات اقتناء وسائل نقل لفائدة البرنامج التي لم تنجز نظرا
لتعطل الإجراءات الإدارية والمالية بسبب جائحة كورونا .

جدول عدد5:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز%	المبلغ (1) - (2)		ق. م التعديلي (1)		
(1) / (2)					
%57.28	-393	527	920	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
%57.28	-393	527	920	اعتمادات الدفع	
%93.10	-2	27	29	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
%93.10	-2	27	29	اعتمادات الدفع	
%106.88	58.510	908.724	850.214	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
%106.88	58.497	908.711	850.214	اعتمادات الدفع	
%13.33	-78	12	90	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
%23.33	-69	21	90	اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
				اعتمادات الدفع	
%106.82	58.037	909.290	851.253	اعتمادات التعهد	المجموع
%106.82	58.032	909.285	851.253	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 6:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

نسبة الإنجاز % (1) / (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 ق. م الأصلي أو التعديلي (1)	بيان الأنشطة	البرامج الفرعية
96.35%	-23.834	629.239	653.073	نشاط عدد 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	البرنامج الفرعي 1 : الإشراف في مجال الضمان الاجتماعي ومتابعة صناديق الضمان الاجتماعي
97.70%	-261	11.089	11.350	نشاط عدد 2 : التصرف لحساب الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية	
144.06%	82.015	268.145	186.130	نشاط عدد 3 : التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الآليات والتدخلات الاجتماعية	
116.00%	112	812	700	نشاط عدد 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي	
106.82%	58.032	909.285	851.253	المجموع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

شهدت الاعتمادات المرصودة بعنوان تنفيذ الأنشطة تفاوتاً بين التقديرات والانجازات وتتمثل الاعتمادات المرصودة في تحويلات لفائدة الصناديق الاجتماعية بعنوان التصرف لحساب الدولة في بعض البرامج الخصوصية كما يبرر هذا التفاوت كالاتي :

- **النشاط 1: القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 96.35% (653.073 أ.د مرسم / 629.239 أ.د منجز) حيث تم تسجيل فواضل ببند المنحة التعديلية بعنوان جريات التقاعد الدنيا نتيجة عدم الزيادة في الأجور.

- **النشاط 2: التصرف لحساب الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 97.7% (11.350 أ.د مرسم / 11.089 أ.د منجز) حيث تم تسجيل فواضل ببند التكاليف الناجمة عن التشريعات المتعلقة بضمن نفقات الطلاق (تبعاً للاعتماد الذي تم طلبه من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

- **النشاط 3: التصرف لحساب الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي وبعض الآليات والتدخلات الاجتماعية:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 144.06% (186.130 أ.د مرسم / 268.145 أ.د منجز) حيث تم تسجيل فواضل ببند تسديد عجز الأنظمة الخاصة بالتقاعد ومستحقات التعاون الفني مع الخارج.

- **النشاط 4: التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 116% (700 أ.د مرسم / 812 أ.د منجز) حيث تم تسجيل زيادة بعنوان خلاص مستحقات الصيدلية المركزية تجاه الصندوق الوطني للتأمين عن المرض .

- برنامج النهوض الاجتماعي
- رئيس البرنامج : السيد إبراهيم بن إدريس
- تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج: بداية من 04 نوفمبر 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية لذلك تعمل الوزارة على دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة عبر تحيين سجل الفقر وتدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الاقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية. إضافة إلى النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية وتطوير آليات الدفاع الاجتماعي وتكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الاجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالأطفال الفاقدين للسند وتحسين مردودية قطاع تعليم الكبار وتطوير أنشطته و مراجعتها..

تتمثل إستراتيجية برنامج النهوض الإقتصادي في:

✓ الحد من مظاهر الإقصاء الإقتصادي للفئات الهشة والعمل على تحقيق ادماجها الإقتصادي والإجتماعي

✓ المساهمة في القضاء تدريجيا على الفقر و على كافة مظاهر اللامساواة بين فئات المجتمع

✓ المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية والعمل على إرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية.

وتترجم استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الأساسية :

✓ ضمان مقومات العيش الكريم للفئات الهشة و الفقيرة و محدودة الدخل من خلال تصويب المساعدات الاجتماعية والعمل على بعث موارد الرزق للقادرين على العمل منهم (خاصة ربات الأسر من الفئات المعوزة)

✓ تحسين مقومات عيش الفئات الهشة وذلك من خلال العمل على إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي و ضمان تغطية عادلة بالهياكل والإطارات العاملة في المجال الاجتماعي

✓ الحد من الأمية خاصة بالنسبة للنساء في المناطق الداخلية والريفية.

-الأهداف و مؤشرات الأداء :

- الهدف الاستراتيجي 1.3: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
- ❖ المؤشر 1.1.3 نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة

المؤشر 1.1.3 : نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعض موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	% 0.68	%28.57	%0.1	%0.35	%0.05	-	%

تمّ تنفيذ 66 مشروعاً بعنوان سنة 2021 في إطار تنفيذ برنامج النهوض بالفئات الهشة ويمثل عدد المنتفعين بالمشاريع المنجزة نسبة 0.1 % من العدد الجملي للمنتفعين بالمنحة الشهرية القارة البالغ عددهم 268293 في شهر ديسمبر 2021.

وتعود أسباب عدم تحقيق النسبة المبرمجة لسنة 2021 إلى:

- تأخر صرف الاعتمادات المخصصة للبرنامج (جويلية 2021) مما انجر عنه عدم قدرة أقسام النهوض الاجتماعي على تنفيذ كافة المشاريع المبرمجة وخاصة منها المشاريع ذات الصبغة الفلاحية،
- عزوف بعض العائلات الفقيرة عن بعث مشاريع موارد الرزق بسبب تخوفهم من عدم ضمان نجاح المشروع وتحقيق المردودية الضرورية للنهوض بأوضاعهم المادية،
- حصر الفئة المعنية بالانتفاع بالمشاريع على العائلات الفقيرة دون غيرها من العائلات محدودة الدخل التي تتوفر لديها المؤهلات والدافعية للانخراط في مسار الاستثمار،
- تواصل تأثيرات جائحة كوفيد-19 على ظروف العمل وسرعة انجاز إجراءات الانتفاع من تكوين الملفات وعرضها على اللجان وتنفيذ المشاريع،
- كثافة العمل بالوحدات المحلية سنة 2021 بمناسبة إسناد المساعدات الطرفية والاستثنائية للتخفيف من تداعيات جائحة كوفيد 19 نظراً لتوافد أعداد هامة من العائلات للتسجيل ببرنامج الأمان الاجتماعي والاستفسار والاعتراض على عدم الانتفاع بالمساعدة علاوة على تشريك الأخصائيين الاجتماعيين في الإجابة على تساؤلات المواطنين الواردة على الرقم الأخضر الموضوع للغرض.

❖ المؤشر 2.1.3 نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعت بالمساعدات الاجتماعية (الملحق 1)

المؤشر 2.1.3 : نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعت بالمساعدات الاجتماعية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	65%	%96.77	%60.1	%62	%61	%61	%

يعود الفارق بين النسبة المقدرة لسنة 2021 (62%) والنسبة المنجزة (60.1%) (حيث بلغ عدد رئيسات الأسر المنتفعة بالمنحة القارة 161112 منتفعة من مجموع 268293 منتفع في ديسمبر 2021) خاصة إلى عدم اعتماد مقاييس خصوصية لإسناد المنحة الشهرية القارة للفئات الفقيرة خلال سنة 2021. علما، انه يتم منذ إحداث البرنامج إعطاء الأولوية إلى العائلات الهشة ذات الولي الواحد التي ترأسها امرأة كالمطلقات أو الأرامل. وتجدر الإشارة إلى أنه سيتم في بداية سنة 2022، الشروع في اعتماد مسار جديد في اختيار المنتفعين على أساس نظام التنقيط مما قد يسهم في تحسين هذه النسبة.

- الهدف الاستراتيجي 2.3: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية
❖ المؤشر 1.2.3 نسبة إدماج الأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة) (الملحق 2)

المؤشر 1.2.3 : نسبة إدماج الأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة)							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	18%	%63.75	%10.2	%16	%14.8	%19.17	%

تمّ تسجيل نسبة إنجاز بعنوان سنة 2021 تقدر بـ %63.75 مقارنة بالتقديرات لنفس السنة ويعود ذلك بالأساس إلى الترفيع في قيمة الاعتماد المخصص لكل مشروع بهدف

المحافظة على ديمومة واستمرارية المشروع دون أن يتم الترفيع في عدد المشاريع المبرمجة سنويا إضافة إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع تكلفة المشاريع.

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- ✓ النقص الحاصل نقص في المؤسسات الخاصة بإيواء الأشخاص ذوي الإعاقة الكهول دون سند.
- ✓ طول الإجراءات المتعلقة بالاستجابة لمطالب الآلات التعويضية الميسرة للإدماج.
- ✓ ضعف نسبة إدماج الأطفال ذوي الإعاقة وخاصة منهم المصابين باضطرابات طيف التوحد بالمسار العادي للتربية.

- الإصلاحات المتعلقة بالهدف:

- ✓ التوسع التدريجي في بعث مؤسسات إيواء تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة الكهول دون سند وذلك بإحداث وحدتي عيش إضافيتين (أريانة أو بن عروس، باجة أو جندوبة)
- ✓ الإسراع بتجهيز وحدة عيش القصرين وتوفير الإطار العامل لضمان انطلاق نشاطها،
- ✓ التشجيع على تفعيل آلية التكفل بالأشخاص ذوي الإعاقة لدى عائلات ممّا يساهم في تخفيف الضغط على المؤسسات.
- ✓ التنسيق مع الهيئة العليا لمراقبة المصاريف العمومية للتعريف بهذا البرنامج لدى المراقبين الجهويين والتحسيس بضرورة الإسراع في الاستجابة لهذه المطالب واختصار آجال النظر في الملفات.
- ✓ التنسيق مع وزارة التربية وإعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية للإدماج المدرسي للأطفال ذوي الإعاقة
- ✓ إحداث مؤسسات عمومية تعنى بالتحضير للدمج المدرسي بالنسبة للأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحد
- ✓ دعوة الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة إلى التركيز على التعهد بالأطفال في سن ما قبل الدراسة وتحضيرهم للدمج المدرسي
- ✓ حث وزارة المرأة على دعوة رياض الأطفال إلى التعهد بالأطفال ذوي الإعاقة.

- الهدف الاستراتيجي 3.3: المساهمة في التقليل من النسبة العامة للأمية
❖ المؤشر 1.3.3 النسبة العامة للأمية

المؤشر 1.3.3 : النسبة العامة للأمية

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%16.7	%98.26	%17	%17.3	%17.62	%17.8	%

المؤشر 2.3.3 : نسبة الأمية عند النساء

المؤشر 2.3.3 نسبة الأمية عند النساء

المؤشر 2.3.3 : نسبة الأمية عند النساء

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%22.4	%98.95	%22.76	%23	%23.2	%23.8	%

- يعتبر هذين المؤشرين ذات صبغة خصوصية و ذلك لكون ارتفاع قيمة الانجازات مقارنة بالتقديرات يعد مؤشرا سلبيا. حيث تترجم نسبة الانجاز التي تفوق قيمتها 100% تطورا سلبيا للمؤشر (tendance negative) في حين تعتبر نسبة الانجاز ايجابية حين تعادل او تقل عن قيمة 100% (tendance positive)

تم تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 98.26% بالنسبة لمؤشر "النسبة العامة للأمية" و 98.95% بالنسبة لمؤشر "نسبة الأمية عند النساء" وتعتبر هذه النتيجة إيجابية إعتبارا لتقلص عدد المدرسين المتعاقدين من 1034 متعاقدا موفى شهر ديسمبر 2020 إلى 954 متعاقدا موفى سنة 2021 حيث تم تكليف الأساتذة و المعلمون المترسمون بالقيام بحصص إضافية تعويضا للمتقاعدين.

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- ✓ اعتماد مقاربة محو الأمية في تونس على قطاع وحيد (وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال المركز الوطني لتعليم الكبار)
- ✓ اعتماد برامج محو الأمية وتعليم الكبار حاليا على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية إضافة إلى برنامج المهارات الحرفية ببعض المراكز النموذجية والمراكز متعددة المهارات
- ✓ غياب الترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين قطاع محو الأمية وتعليم الكبار من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى

- الإصلاحات المتعلقة بالهدف:

- ✓ المصادقة على مشروع الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي
- ✓ تركيز منظومة إعلامية لمتابعة وتقييم برامج محو الأمية وتعليم الكبار وإنتاج موقع واب للمركز الوطني لتعليم الكبار
- ✓ تركيز منصة رقمية للمهارات المهنية بالمراكز النموذجية ومتعددة المهارات لتعليم الكبار وتنظيم ورشة تدريبية حولها لفائدة مدربي المهارات
- ✓ تقييم منظومة محو الأمية وتعليم الكبار من قبل القطاعات الشريكة.

-2 نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت اعتمادات برنامج النهوض الاجتماعي المرسمة بقانون المالية الأصلي لسنة 2021 : 965.595 أ د وبقانون المالية التعديلي بلغت 1248.595 أ د أي بزيادة قدرها 283.000 أ د وجهت لتغطية نفقات تأجير البرنامج (3.000 أ د) ولمجابهة تداعيات فيروس كورونا عبر تقديم مساعدات اجتماعية استثنائية لفائدة الفئات الهشة ومحدودة الدخل (280.000 أ د) .

بلغت إنجازات البرنامج 1214.929 أ د أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 97,30% وذلك حسب الأقسام والأنشطة كالتالي :

* نفقات التأجير :

- الاعتمادات المرسمة بقانون المالية الأصلي 132.446 أ د - الاعتمادات المجمدة 39 أ د - الاعتمادات المنجزة 135.898 أ د بنسبة إنجاز 100,33%

تمت تغطية الفارق بزيادة اعتماد بـ 3.000 أ د ضمن قانون المالية التعديلي وبتحويل اعتماد بمبلغ 452 أ د من برنامج القيادة والمساندة ويفسر هذا الفارق بـ :
* تأمين نفقات تأجير أعوان البرنامج خاصة على المستوى الجهوي (90.385 أ د)

* تغطية النقص الحاصل في نفقات تأجير مركز تعليم الكبار الذي سجلت نفقات تأجير أعوانه على المستوى المركزي والجهوي زيادة بـ 2.483 أ د
* تغطية الانعكاس المالي للترقيات الاستثنائية والخطط الوظيفية المسندة للإطارات .

* نفقات التسيير :

- الاعتمادات المرسمة 8.436 أ د - الاعتمادات المنجزة 10.428 أ د أي بنسبة إنجاز فاقت 123 % .

تمت تغطية الفارق المقدر بـ 2.087 أ د بتحويل من قسم التدخلات وذلك :
* لتغطية نفقات تسيير النشاط 4 (مؤسسات التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية) والنشاط 5 (مؤسسات التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين) إذ فاق إنجازها الاعتمادات المرسمة (8.471 أ د) من ذلك أنّ عدة مؤسسات عمومية شملت ميزاتياتها زيادات هامة مثل (المعهد الوطني لرعاية الطفولة بمنوبة - مركز التكوين المهني للمعاقين الصم بقصر هلال - المركز الاجتماعي والتربوي " السند " - وحدة عيش المعوقين الكهول بالزهروني ...) .

* نفقات التدخلات :

تمثل نفقات التدخلات الجزء الأكبر من ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي وخاصة النشاط عدد 2 المتعلق بصرف المساعدات للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل (بنسبة تفوق 92 %)
- الاعتمادات المرسمة بقانون المالية الأصلي 820.713 أ د - الاعتمادات المجمدة 12.0420 أ د - الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي 1100.713 أ د - الاعتمادات المنجزة 1064.955 أ د أي بنسبة 96,75 %
- تمت تغطية الفارق بين الإنجازات والتقديرات ضمن قانون المالية التعديلي برصد 280.000 أ د في إطار قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، خصصت لتقديم مساعدات اجتماعية استثنائية لفائدة الفئات الهشة ومحدودة الدخل قصد مجابهة جائحة كورونا والحد من تداعياتها (وصرف منها 266.994 أ د) .

- الفواضل المسجلة تتعلق أساسا ببقايا القرض المسند ونفقات المنح المسندة لجمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة وذلك لانكماش نشاطها جزاء فيروس كورونا وكذلك ببقايا صرف القسط الثالث من منحة الدولة المسندة لفائدة المؤسسات العمومية.

* نفقات الاستثمار :

- الاعتمادات المرسمة 4.000 أ د - الاعتمادات المنجزة 3.648 أ د أي بنسبة إنجاز تفوق 91 % .

وتتمثل المبالغ المتبقية (352 أ د) في اعتمادات بعض مشاريع التهيئة التي تعطل إنجازها بسبب جائحة كورونا .

جدول عدد 7:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة**

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)		ق. م التعديلي (1)		
%100.37	500	135.946	135.446	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
%100.33	452	135.898	135.446	اعتمادات الدفع	
%123.79	2.007	10.443	8.436	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
%123.61	1.992	10.428	8.436	اعتمادات الدفع	
%97.12	-31.711	1069.002	1100.713	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
%96.75	-35.758	1064.955	1100.713	اعتمادات الدفع	
%101.06	51	4.851	4.800	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
%91.20	-352	3.648	4.000	اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
				اعتمادات الدفع	
%97.67	-29.153	1220.242	1249.395	اعتمادات التعهد	المجموع
%97.30	-33.666	1214.929	1248.595	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 8 :
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة
(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

نسبة الإنجاز % (1) / (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021	بيان الأنشطة	البرامج الفرعية
	المبلغ (1) - (2)		ق. م الأصلي أو التعديلي (1)		
%85.68	-6.410	38.364	44.775	نشاط عدد 1 : القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي	البرنامج الفرعي 1 : النهوض الاجتماعي (مركزي)
%97.30	-27.523	990.777	1018.300	نشاط عدد 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	
%79.87	-15.338	60.862	76.200	نشاط عدد 3 : الشراكة مع الجمعيات	
%102.99	142	4.885	4.743	نشاط عدد 4 : التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	
%134.23	1.479	5.800	4.321	نشاط عدد 5 : التكفل وإعادة تأهيل الأشخاص المعوقين	
%123.26	2.442	12.942	10.500	نشاط عدد 6 : تعليم الكبار	
%112.94	7.807	68.129	60.322	نشاط عدد 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة	النهوض الاجتماعي (جهوي) : 24 برنامج فرعي
%112.69	3.735	33.170	29.435	نشاط عدد 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل	
%97.30	-33.666	1214.929	1248.595	المجموع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

شهدت الاعتمادات المرصودة بعنوان تنفيذ الأنشطة تفاوتاً بين التقديرات والانجازات و
يبرر هذا التفاوت كالاتي :

- **النشاط 1: القيادة والتخطيط والإشراف في مجال النهوض الاجتماعي:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ
85.68% (44.775 أ.د مرسوم / 38.364 أ.د منجز) نتيجة :

✓ تحقيق فواضل على مستوى نفقات التأجير حيث يتم العمل على تحسين آليات ضبط تقديرات
الأجور

✓ تعطل مسار برنامج اقتناء آلات تعويضية جراء الوضع الوبائي والاقتصادي.

- **النشاط 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل:** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 97.3%
(1018.300 أ.د مرسوم / 990.777 أ.د منجز) نتيجة :

✓ تحقيق فواضل على مستوى برنامج عملة الحضائر الذين تجاوزوا 60 سنة

✓ عدم صرف كامل منحة المساعدات بمناسبة الأعياد والمناسبات الدينية

✓ تعطل مسار إنجاز برنامج مجانية النقل لفائدة العائلات المعوزة لوجود عدة إشكاليات.

- **النشاط 3 : الشراكة مع الجمعيات :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 97.87% (76.200 أ.د مرسوم /

60.862 أ.د منجز) نتيجة تعطل مسار إنجاز عدة مشاريع مسندة إلى جمعيات رعاية المعوقين في إطار

التمويل العمومي للجمعيات وبرنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة جراء الوضع الوبائي
وتداعياته.

- **النشاط 4 " التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية " والنشاط 5 " التكفل وإعادة**

تأهيل الأشخاص المعوقين" : تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 102.99% للنشاط 4 (4.743 أ.د مرسوم /

4.885 أ.د منجز) و بـ 134.23% للنشاط 5 (4.321 أ.د مرسوم / 5.800 أ.د منجز) نتيجة الحرص

على ضرورة تأمين حاجيات محضوني الدولة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية وخاصة ذوي الاحتياجات

الخصوصية والأشخاص المعوقين مما استوجب الزيادة في نفقات تسيير هذه الأنشطة إضافة إلى غلاء

المواد الاستهلاكية .

- النشاط 6: تعليم الكبار : تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 123.26% (10.500 أ.د مرسوم / 12.942 أ.د منجز) حيث تم :

✓ تم توفير جميع معدات التدريس ولوازم المكاتب خلال السنة الدراسية 2022/2021 بمبلغ يساوي 60 ألف ديناراً مقابل 20 ألف دارة تقريباً أي حوالي 14.63 بالمائة من الاعتمادات المرصودة بميزانية التصرف 2021.

✓ تجهيز التنسيقيات الجهوية لتعليم الكبار بآلات طباعة و حواسيب مكتبية لدعم أنشطة المراكز بقيمة جمالية تناهز 20 ألف ديناراً أي بنسبة 4.87 بالمائة من الاعتمادات المخصصة بعنوان السنة الدراسية 2022/2021.

✓ رصد مبلغ يناهز 15 ألف ديناراً بعنوان تحفيز الدارسين من ناحية و تسهيل تنقلاتهم اليومية خلال السنة الدراسية 2022/2021 حيث تمتع بهذا الإجراء حوالي 120 دارة شهرياً بقيمة جمالية سنوية تمثل 3.65 بالمائة لفائدة ثلاث ولايات تطاوين- قبلي- و مدنين.

✓ تزويد مراكز تعليم الكبار ومراكز المهارات قبلي و قابس وتالة و الدندان بلوازم الورشات بمبلغ سنوي جملي قدر بـ 14 ألف ديناراً أي بنسبة 3.41 بالمائة من المبلغ المرصود بباب التدخل العمومي.

✓ رغم تقلص عدد المتعاقدين من 1034 خلال الثلاثية الأولى لسنة 2021 الى 954 خلال الثلاثية الأخيرة لسنة 2021 على إثر مراقبة ومتابعة عمل اللجان الفنية الجهوية فإن نفقات التأجير للإطارات الساهرة على التدريس من فئة المتعاقدين في مجال محو الأمية و تعليم الكبار يقابله نسبة اعتمادات جمالية سنوية تساوي 53.05 بالمائة من الاعتمادات المرصودة بعنوان التأجير العمومي مقابل 977 مركز تعليم كبار مركزي و جهوي (حوالي 19500 دارة).

- النشاط 7 " البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة " والنشاط 8 " الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل " : تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 112.94% للنشاط 7 (60.322 أ.د مرسوم / 68.129 أ.د منجز) و بـ 112.69% للنشاط 8 (29.435 أ.د مرسوم / 33.170 أ.د منجز) نتيجة ارتفاع نفقات تسيير أقسام النهوض الاجتماعي والوحدات المحلية التابعة لها جراء ارتفاع الأسعار (استهلاك الماء وخاصة الكهرباء – لوازم المكاتب – اللوازم الإعلامية - إكساء العملة ...)

- برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
- رئيس البرنامج : السيد محمد المنصوري
- تاريخ تولي مهمة قيادة البرنامج: بداية من 14 أفريل 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

ترتكز استراتيجية البرنامج على المبادئ العامة للاستراتيجية الوطنية للهجرة التي تولي اهتماما خاصا للتونسيين المقيمين بالخارج وذلك من خلال ضمان الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وإشراكهم بشكل فعال في التحولات السياسية والاقتصادية للبلاد.

و تأخذ الصيغة الحالية لمشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة بعين الاعتبار الأولويات التي تم تحديدها في المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2016-2020) لا سيما تلك المتعلقة بمساهمة الهجرة في عملية التنمية باعتبارها مكونا هاما من مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل المساهمات المتنوعة للمهاجرين في العملية التنموية للوطن.

وتهدف استراتيجية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج إلى :

✓ إشراك التونسيين المقيمين بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني من خلال استحداث مساهمتهم في المشاريع التنموية والرفع من حجم التحويلات المالية والعينية داخل الوطن بما يساهم في تدعيم الرصيد من العملة الصعبة وإضفاء مزيد من الديناميكية على الدورة الاقتصادية،

✓ ربط الصلة مع التونسيين المقيمين في الخارج ومزيد استقطابهم للمشاركة في مختلف التظاهرات والأنشطة المقدمة عن طريق شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية مع الحرص على دعم شبكة الهياكل المتدخلة على مستوى دول الإقامة وتطوير أنشطتها نوعيا.

-الأهداف و مؤشرات الأداء :

- الهدف الاستراتيجي 1.4: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
- ❖ المؤشر 1.1.4 نسبة نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية (الملحق

عدد (3)

المؤشر 1.1.4 : نسبة المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيين بالخارج

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر	المؤشر الفرعي
2023	%8.5	%254.15	%16,52	%6.5	%7.7	%8.1	%	نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية
2023	%1.5	-	في طور الانجاز	%0.8	%0.5	%0.1	%	نسبة مشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية

شهدت المشاريع الجمالية المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج ارتفاعا ملحوظا رغم تأثيرات الجائحة الصحية على الوضع الاقتصادي وانعكاساتها السلبية على تقدم انجاز المشاريع والبرامج والتظاهرات التي تعرّف بالحوافز وفرص الاستثمار و خارطة المشاريع الواعدة التي يمكن انجازها .

بلغت نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية 16, 52 % سنة 2021 كما بلغ تطور نسبة المشاريع الجمالية المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج سنة 2021 ، 50 % مقارنة بسنة 2020 في حين تراجعت المشاريع الجمالية المصادق عليها ب 31, 36 % ليعكس هذا مساهمة التونسيين بالخارج في دعم الاقتصاد الوطني والدور المحوري الذي تلعبه الجالية بالخارج في ضخ العملة الصعبة وتوفيرها ودفع عجلة الاستثمار ذلك أن هذه المشاريع والتحويلات المالية تشكل حصّة رئيسة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد التونسية وهي من أبرز مصادر النقد الأجنبي الواردة على البلاد رغم كلفة التحويلات وتمثل بذلك الجالية التونسية كعادتها فاعلا هاما في مجالات التنمية.

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- ✓ صعوبة التوصل بالمعلومات الضرورية المتعلقة بالاحصائيات ونسب الانجاز لاسيما منها الخاصة بمشاركة التونسيات المقيمت بالخارج في المشاريع الاستثمارية .
- ✓ تعدد الاطراف المتدخلة في مجال التنمية وصعوبة في التنسيق .

- الإصلاحات المتعلقة بالهدف:

- ✓ ربط قنوات تواصل مع المؤسسات المعنية بملف الاستثمار والنظر في امكانية تشريك اطارات من الديوان في خصوصية اللجان التي تصادق على المشاريع الاستثمارية للتونسيين المقيمين بالخارج على الصعيد المركزي والجهوي.
- ✓ ابرام اتفاقيات مع دواوين التنمية لتنسيق تبادل المعطيات (04 اتفاقيات).
- ✓ الانطلاق في مشاورات مع الدواوين الجهوية للتنمية بهدف التعريف بخارطة المشاريع المبرمجة والامتيازات المتعلقة بها لدى التونسيين بالخارج لحثهم وتشجيعهم على المساهمة في التنمية وبعث المشاريع بتونس.
- ✓ تفعيل المنصة الخاصة بالكفاءات والجمعيات التي من شأنها أن تساهم في وضع بنك معلومات من شأنه تيسير واعتماد المقاربة التي تنتهجها الوزارة والديوان في مجال التواصل مع هذه الشرائح من الجالية.
- ✓ اعتماد مقاربة تشاركية مع جميع المؤسسات ذات العلاقة بالتونسيين بالخارج والجالية بجميع مكوناتها وتكثيف التواصل معها عبر آليات التواصل الحديثة واستشارتها والتنسيق معها في وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج الموجهة لها.

الهدف الاستراتيجي 2.4: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج

❖ المؤشر 1.2.4 نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية (الملحق عدد 4)

المؤشر 2.4.4 : نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%80		بصدد الانجاز	%70	% 40	%60	%

* لم تتوفر لدى مصالح ديوان التونسيين بالخارج معطيات دقيقة لاحتساب المؤشر حيث يستوجب إعداد جذاذات وتوجيهها إلى المشرفين على المراكز قصد تعميمها من طرف الرواد وإبداء ملاحظاتهم وتقييمهم للأنشطة حيث لم يتم اعتماد هذا التمشي سابقا من قبل مصالح الديوان.

هذا وقد شهد عدد المقبلين على دور التونسي بالخارج ارتفاعا سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 والتي تم اعتبارها سنة استثنائية بسبب تفشي الجائحة الصحية حيث استوجب خلالها تعليق الأنشطة الثقافية الترفيهية والالتزام بإتباع الإجراءات الصحية المعتمدة ببلدان الإقامة مما أدى إلى تقلص كبير في نشاط المراكز بالخارج خلال سنة 2020.

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

✓ صعوبات لوجستية تحول دون برمجة وانجاز بعض الأنشطة الثقافية واستقطاب أفراد الجالية ومن أهمها:

- نقص وتقدم التجهيزات الضرورية لنشاط أهم النوادي بجل المراكز (الحواسيب، مستلزمات نوادي المسرح والموسيقى...)
- ضعف الميزانية المرصودة للأنشطة عموما.
- الجمع بين مهام الملحق الاجتماعي ومهام الإشراف وتسيير "دار التونسي" بأغلب المراكز.
- نقص الاطار البشري وإطار التنشيط وخاصة عدم وجود مرشدة اجتماعية بأغلب المراكز.

✓ إشكاليات مطروحة بالنسبة للوضعيات المهنية للأعوان المحليين العاملين بالفضاءات بالخارج

✓ عدم توفر النصوص القانونية لتنظيم "دور التونسي" بالخارج.

✓ غياب النص الذي ينظم خطة ومهام الملحق الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بازواجية الإشراف عليه.

✓ نسبة تغطية الاطار الاجتماعي بالخارج محدودة.

✓ ضعف ثقة الفئة المستهدفة في خدمات الديوان.

- الإصلاحات المتعلقة بالهدف:

✓ تركيز تطبيقه إعلامية تربط الهياكل التابعة للديوان بالداخل والخارج لتحديد عدد التونسيين المقبلين على مختلف هذه الهياكل بما فيها دار التونسي بالخارج.

✓ تقييم خدمات الديوان وتحسينها من خلال إعداد جذاذات وتوجيهها إلى المشرفين على المراكز قصد تعميمها من طرف الرواد وإبداء ملاحظاتهم وتقييمهم للأنشطة واعتماد هذا التمشي لاحقا..

✓ توزيع استمارات على متن البواخر لتقييم أنشطة الديوان.

✓ إعداد سلسلة من الاستشارات ووضع منصة الكترونية وطنية خاصة بالتونسيين المقيمين بالخارج.

✓ استكمال والمواصلة بالعمل بالاستشارة حول خدمات وكفاءات الديوان ومدى ملاءمتها مع خصوصيات وانتظارات الجالية والتي التأمّت من قبل تحت شعار "تونس تصغي لمواطنيها بالخارج".

- ✓ الانطلاق في تسوية وضعيات الأعران المحليين بالخارج ومنحهم حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والتفاوض معهم لإيجاد صيغة تراض معهم.
- ✓ تنظيم الموارد البشرية بالخارج بإعطاء الصبغة المهنية القانونية لوظيفة ملحق اجتماعي (التي تم بعثها منذ سنة 1971 ولم تحظى بالعناية اللازمة) وذلك من خلال إعداد دراسة حول "المعايير المرجعية لوظائف وكفاءات الملحق الاجتماعي والمرشدة الاجتماعية" « référentiel d'emploi et de compétences des postes d'attaché social et d'assistante sociale»
- ✓ مواصلة البرنامج السنوي لدعم قدرات الملحقين الاجتماعيين عبر تنفيذ برنامج تكويني موجه للملحقين عبر تقنية ويبينار.
- ✓ الانطلاق في الإعداد لأكاديمية خاصّة بالملحقين الاجتماعيين قصد دعم قدراتهم في إطار التكوين القاعدي اثر التعيين والتكوين المستمر خلال مباشرتهم لعملهم.
- ✓ التوجه الجديد في بلدان الإقامة: مزيد فتح مكاتب اجتماعية أو بعث مراكز عمل جديدة للإطارات الاجتماعية بالخارج في البلدان التي تمثل وجهة جديدة للتونسيين وذلك بصفة تدريجية.
- ✓ ضبط وتنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية والثقافية لفائدة التونسيين بالخارج ولفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة وفي تونس ومن ذلك:
- ✓ تفعيل اللجنة الوطنية للأطفال المنتزعين.
- ✓ الانطلاق في إرساء آلية يقظة ومتابعة لمدى تكريس حقوق العملة التونسيين بالخارج وخاصة في البلدان التي لا تركز الحقوق الكونية والإنسانية للعمال المهاجرين.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت اعتمادات برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج المرسمة بقانون المالية لسنة 2021 : 29.842 أ د بلغت إنجازات البرنامج 29.293. 29 أ د أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 16 ، 98% وذلك حسب الأقسام والأنشطة كالتالي :

* نفقات التاجير :

بلغت اعتمادات التاجير المرسمة لسنة 2021 : 24.630 أ د - بلغت الإنجازات 24.436 أ د أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 21 ، 99% منها نسبة 38 ، 93% منحة تسند إلى الفاعل العمومي المتدخل في تنفيذ سياسة البرنامج (ديوان التونسيين بالخارج) وذلك لتغطية نفقات أجور الأعران العاملين في الداخل وخارج البلاد .

ويعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات أساسا في بقايا جزء من المنحة المسندة لفائدة الديوان نتيجة عدم تعيين ملحقين اجتماعيين بعنوان سنة 2020-2021 وكذلك المنحة المسندة للمجلس الوطني للمقيمين بالخارج الذي لم ينطلق نشاطه .

* نفقات التسيير :

بلغت اعتمادات التسيير المرسمة لسنة 2021 : 3.692 أد - بلغت الإنجازات 3.562 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 96،48% أغلبها مخصصة للنشاط عدد 3 (الإحاطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج) وذلك بنسبة 94،27% .

تتمثل أهم نفقات التسيير في نفقات الأكرية والأداءات البلدية للمندوبيات والمراكز الاجتماعية والثقافية (دور التونسي) ومعاليم التأمين والكهرباء والغاز والماء ...

الفواضل تتعلق أساسا ببقايا المنحة المسندة لفائدة المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.

* نفقات التدخلات :

بلغت اعتمادات التدخلات المرسمة لسنة 2021 : 1.510 أد - بلغت الإنجازات 1.291 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 85،50% .

يعود الفارق بين الاعتمادات المرسمة والاعتمادات المنجزة في بقايا المنحة المسندة لمجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج واعتمادات تتعلق بتهيئات وتجهيزات مختلفة لفائدة الديوان بمبلغ 180 أد لم تصرف نتيجة تعطل الإجراءات الإدارية والمالية للقيام بالاستشارات وذلك بسبب كوفيد-19 .

*** نفقات الاستثمار :**

بلغت اعتمادات الاستثمار المرسمة لسنة 2021 : 10 أد - بلغت إنجازات الدفع 5 أد أي في حدود 50% - المبالغ المتبقية تمّ التعهد بها ولكنها لم تصرف لعدم استكمال إجراءات تسليم نتيجة الصعوبات المرتبطة بانتشار كورونا .

جدول عدد 9:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة**

الوحدة: ألف دينار

الإجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز % (1) / (2)	المبلغ (1) - (2)		ق. م التعديلي (1)		
%99.21	-194	24.436	24.630	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
%99.21	-194	24.436	24.630	اعتمادات الدفع	
%96.48	-130	3.562	3.692	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
%96.48	-130	3.562	3.692	اعتمادات الدفع	
%85.50	-219	1.291	1.510	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
%85.50	-219	1.291	1.510	اعتمادات الدفع	
%90.00	-1	9	10	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
%50.00	-5	5	10	اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
				اعتمادات الدفع	
%98.18	-454	29.298	29.842	اعتمادات التعهد	المجموع
%98.16	-549	29.293	29.842	اعتمادات الدفع	

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 10:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م الأصلي أو التعديلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1 : العلاقة مع التونسيين بالخارج	نشاط عدد 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج	1.972	1.419	-553	%71.96
	نشاط عدد 2 : البحوث في مجال الهجرة	110	314	204	%285.45
	نشاط عدد 3 : الإحاطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج	27.760	27.560	-200	%99.28
	المجموع	29.842	29.293	-549	%98.16

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

شهدت الاعتمادات المرصودة بعنوان تنفيذ الأنشطة تفاوتاً بين التقديرات والإنجازات

و يبرر هذا التفاوت كالاتي :

- النشاط 1: القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج : تحقيق نسبة إنجاز تقدر بـ
%71.96 (1.972 أ.د مرسوم / 1.419 أ.د منجز) نتيجة عدم صرف الاعتمادات المرصودة بعنوان
نفقات تهيئات وتجهيزات لفائدة ديوان التونسيين بالخارج إثر تعطل إجراءات الاستشارات بسبب الوضع
الوبائي وتأثيره.

- **النشاط 2: البحوث في مجال الهجرة :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 285.45% (0.110 أ.د مرسم / 0.314 أ.د منجز) متأتية من انجاز تحويلات بالزيادة لتغطية نفقات تأجير الأعوان القارين بالمرصد الوطني للهجرة .

- **النشاط 3: الإحاطة في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج :** تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 99.28% (27.760 أ.د مرسم / 27.560 أ.د منجز) البقايا المتأتية من المنحة المسندة للمجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج .

- برنامج القيادة والمساندة
- رئيس البرنامج : السيدة آمال خليل
- تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: بداية من تاريخ 14 أبريل 2022

1- نتائج أداء البرنامج:

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الاجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية والمالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم الجهود الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

وتترجم استراتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ التصرف التقديري في الموارد البشرية
- ✓ حوكمة الموارد المتاحة
- ✓ تدعيم إستقلالية التصرف في الإداري والمالي على المستوى الجهوي.

2.1 الأهداف و مؤشرات الأداء :

- ❖ الهدف الاستراتيجي 1.9: التحكم في كتلة الأجور
- ❖ المؤشر 1.1.9 نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز /المرسوم)

المؤشر 1.1.9 : نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز /المرسوم)							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%100	%92.46	% 97.09	%105	%105.89	%106.45	%

- يعتبر هذا المؤشر ذات صبغة خصوصية و ذلك لكون ارتفاع قيمة الانجازات مقارنة بالتقديرات يعد مؤشرا سلبيا. حيث تترجم نسبة الانجاز التي تفوق قيمتها 100% تطورا سلبيا للمؤشر (tendance negative) في حين تعتبر نسبة الانجاز ايجابية حين تعادل او تقل عن قيمة 100% (tendance positive)

- تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 92.46 % بالنسبة لسنة 2021 في حين بلغت الإعتمادات المنجزة بعنوان التأجير

225.184 أ.د مقابل اعتمادات مرسمة تقدر بـ 232.133 أ.د أي بنسبة تراجع تعادل 0.02 % والراجعة

بالأساس إلى إعادة توزيع أعوان البرنامج وخروج عدد من الأعوان على التقاعد المبكر.

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- ✓ عدم التوصل إلى حد الآن إلى تركيز تطبيقه إعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية حسب الأصناف والرتب والبرامج والأقسام والأنشطة بكل دقة وتواصل الإعتماد على جداول excel مما يؤدي إلى عدم دقة التقديرات عند ضبط الإنعكاس المالي بطريقة علمية.
- ✓ عدم إعداد بطاقة الوصف الوظيفي للأعوان التي تعتبر منطلق لإعداد دليل إجراءات لتحديد نطاق تدخل كل مصلحة وكل عون.
- ✓ رغم تحيين جداول توزيع الأعوان حسب الأصناف والرتب والبرامج إلا أن هذا التوزيع لا يراعي العمل الفعلي للأعوان حسب البرامج والبرامج الفرعية والأنشطة مما يؤثر على صحة التقديرات بالبرامج.

- الإصلاحات المتعلقة بالهدف:

- ✓ إعداد خطة عمل لتفعيل منظومة موازنة اجتماعية.
- ✓ ضبط معايير موضوعية عند تحيين جداول توزيع الأعوان وفقا للهياكل.
- ✓ العمل على تنسيق إجراءات ضبط نفقات التأجير بمناسبة إعداد مشروع ميزانية المهمة بمشاركة الأطراف المتدخلة (جلسات عمل ، مذكرات داخلية).

❖ الهدف الاستراتيجي 2.9: فاعلية برنامج القيادة ❖ المؤشر 1.2.9 حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

المؤشر 2.1.9 : حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة							
السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%3.1	%80	%2.56	%2.3	%2.08	%2.84	%

- شهد حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة تراجعاً يعود أساساً إلى الفارق المسجل بين الاعتمادات المرسمة والاعتمادات المنجزة والراجع بالأساس إلى إعادة توزيع أعوان البرنامج وخروج عدد من الأعوان على التقاعد المبكر إضافة إلى تراجع نسق صرف بعض البنود نتيجة تأثير جائحة كورونا (التظاهرات والملتقيات ، المهمات بالخارج...)

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- ✓ النقص في عملية متابعة صرف الإعتمادات وتدوين أسباب التحويلات التي شهدت نسقا سريعا بين الفقرات مما يؤثر على تحيين البرمجة السنوية للنفقات في الأجل .
- ✓ صعوبة ضبط التقديرات وتوزيع الإعتمادات بين الفقرات باعتبار تعدد البنود وفقا للتنزيل العملياتي (برامج-برامج فرعية-وحدات عملياتية-أنشطة) مما إنجر عنه التحويل المطرد بالتنقيص والزيادة في نفس الفقرات.
- ✓ النقص في إطارات المتابعة والتقييم الذين بإمكانهم متابعة تنفيذ الهدف وتقييم المؤشرات بالتنسيق مع رئيس البرنامج.

- الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- ✓ عدم التوصل إلى حد الآن إلى تركيز تطبيق إعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية حسب الأصناف والرتب والبرامج والأقسام والأنشطة بكل دقة وتواصل الإعتماد على جداول excel مما يؤدي إلى عدم دقة التقديرات عند ضبط الإنعكاس المالي بطريقة علمية.
- ✓ عدم إعداد بطاقة الوصف الوظيفي للأعوان التي تعتبر منطلق لإعداد دليل إجراءات لتحديد نطاق تدخل كل مصلحة وكل عون.
- ✓ رغم تحيين جداول توزيع الأعوان حسب الأصناف والرتب والبرامج إلا أن هذا التوزيع لا يراعي العمل الفعلي للأعوان حسب البرامج والبرامج الفرعية والأنشطة مما يؤثر على صحة التقديرات بالبرامج.

- الإصلاحات المتعلقة بالهدف:

- ✓ إعداد خطة عمل لتفعيل منظومة موازنة اجتماعية.
- ✓ ضبط معايير موضوعية عند تحيين جداول توزيع الأعوان وفقا للهيكل.
- ✓ العمل على تنسيق إجراءات ضبط نفقات التأجير بمناسبة إعداد مشروع ميزانية المهمة بمشاركة الأطراف المتدخلة (جلسات عمل ، مذكرات داخلية).

❖ الهدف الاستراتيجي 2.9: فاعلية برنامج القيادة
❖ المؤشر 1.2.9 حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

المؤشر 2. 1.9 : حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

السنة	القيمة المستهدفة	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	إنجازات 2021 (2)	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2020	إنجازات 2019	وحدة المؤشر
2023	%3.1	%80	%2.56	%2.3	%2.08	%2.84	%

- شهد حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة تراجعاً يعود أساساً إلى الفارق المسجل بين الاعتمادات المرسمة والاعتمادات المنجزة والراجع بالأساس إلى إعادة توزيع أعوان البرنامج وخروج عدد من الأعوان على التقاعد المبكر إضافة إلى تراجع نسق صرف بعض البنود نتيجة تأثير جائحة كورونا (التظاهرات والملتقيات ، المهمات بالخارج...)

الإشكاليات المتعلقة بالهدف:

- ✓ النقص في عملية متابعة صرف الإعتمادات وتدوين أسباب التحويلات التي شهدت نسقاً سريعاً بين الفقرات مما يؤثر على تحيين البرمجة السنوية للنفقات في الأجل .
- ✓ صعوبة ضبط التقديرات وتوزيع الإعتمادات بين الفقرات باعتبار تعدد البنود وفقاً للتنزيل العملياتي (برامج-برامج فرعية-وحدات عملياتية-أنشطة) مما إنجر عنه التحويل المطرد بالتتقيص والزيادة في نفس الفقرات.
- ✓ النقص في إطارات المتابعة والتقييم الذين بإمكانهم متابعة تنفيذ الهدف وتقييم المؤشرات بالتنسيق مع رئيس البرنامج.

الإصلاحات المتعلقة بالهدف:

- ✓ برمجة إعداد دليل إجراءات من شأنه التقليل في هذه الإشكاليات ضمن البرمجة السنوية للنفقات ومسار إعداد الميزانية وتنفيذها.
- ✓ الحرص على ضبط التقديرات من المصالح المعنية للتقليل في عمليات التحويلات بالزيادة والنقصان.
- ✓ تعميم وثيقة ميثاق التصرف على كافة البرامج والشروع في تطبيق مكوناتها.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت تقديرات برنامج القيادة والمساندة بقانون المالية الاصيلي لسنة 2021 : 82.770 أد وبقانون المالية التعديلي 63.521 أد أي بتخفيض قدره 19.428 أد موزع بين نفقات التأجير(14.543 أد) ونفقات الاستثمار (4.705 أد) .

- بلغت الإنجازات 57.257 د بنسبة إنجاز تقدر بـ 90% وسجلت ميزانية البرنامج فواضل بلغت 6.264 أد أهمها تتعلق بنفقات التأجير .

* نفقات التأجير :

- الاعتمادات المرسمة 62.186 أد - الاعتمادات المرسمة بقانون المالية التعديلي : 47.643 أد - الاعتمادات المجمدة 4 أد - الاعتمادات المنجزة 42.748 أد بنسبة إنجاز 89,73% وتوزع بين :
* المركزي : 21.125 أد
* الجهوي : 21.623 أد

يفسر الفارق بين الاعتمادات المرسمة والاعتمادات المنجزة بإعادة توزيع أعوان البرنامج وخروج عدد من الأعوان على التقاعد المبكر والمغادرة الطوعية .

* نفقات التسيير :

- الاعتمادات المرسمة 6.287 أد - الاعتمادات المنجزة 7.108 أد وبنسبة إنجاز 113% أي بزيادة قدرها 821 أد تم تحويلها من قسم التدخلات لتغطية نفقات التسيير خاصة على المستوى الجهوي وذلك لتغطية الحاجيات ونتيجة ارتفاع الأسعار .

* نفقات التدخلات :

- الاعتمادات المرسمة 4.937 أد - الاعتمادات المنجزة 3.136 أد وبنسبة إنجاز تقدر بـ 63,52% ويفسر الفارق بـ :

* عدم صرف كامل الاعتماد المرصود لودادية أعوان وزارة الشؤون الاجتماعية
* تسجيل فواضل في نفقات بعنوان مساهمة في منظمات العمل الدولية والعربية باعتبار أنها متغيرة حسب نسبة الصرف وكذلك نتيجة تقلص حضور انعقاد ندواتها وجلساتها بسبب انتشار جائحة كورونا
* تسجيل فواضل من المنحة المسندة لتعاونية أعوان الوزارة في حدود 122 أد

- تم استغلال الفواضل وتحويل جزء كبير منها لتغطية قسم التسيير بالبرنامج .
* نفقات الاستثمار :

- بلغت الاعتمادات المرسمة بقانون المالية الأصلي 9.360 أد - وبلغت بقانون المالية التعديلي 4.655 أد - الاعتمادات المنجزة 4.265 أد أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 62% 91 - الفواضل قدرت بـ 390 أد نتيجة عدم استكمال إجراءات صفقة اقتناء وسائل نقل وتجهيزات إعلامية جرّاء جائحة كوفيد - 19 .

جدول عدد 11:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

الإنجازات مقارنة بالتقديرات		إنجازات	تقديرات	بيان النفقات	
نسبة الإنجاز %	المبلغ	2021	2021	ق. م	
(1) / (2)	(1) - (2)	(2)	(1)	التعديلي	
%89.99	-4.767	42.876	47.643	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
%89.73	-4.895	42.748	47.643	اعتمادات الدفع	
%116.05	1.009	7.296	6.287	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
%113.06	821	7.108	6.287	اعتمادات الدفع	
%63.52	-1.801	3.136	4.937	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
%63.52	-1.801	3.136	4.937	اعتمادات الدفع	
%65.36	-1.999	3.771	5.770	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
%91.62	-390	4.265	4.655	اعتمادات الدفع	
				اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
				اعتمادات الدفع	
%88.31	-7.557	57.080	64.637	اعتمادات التعهد	المجموع
%90.13	-6.265	57.257	63.521	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

جدول عدد 12:

**تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج الفرعية و الأنشطة
(إع الدفع)**

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م الأصلي أو التعديلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) / (2)
البرنامج الفرعي 1 : القيادة والمساندة	نشاط عدد 1 : القيادة	260	204	-56	%78.46
	نشاط عدد 2 : التصرف في الموارد البشرية	25.197	17.327	-7.870	%68.77
	نشاط عدد 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	13.634	11.172	-2.462	%81.94
	نشاط عدد 4 : التعليم العالي	1.643	4.632	2.989	%281.92
	نشاط عدد 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامحوري	22.789	23.922	1.133	%104.97
المجموع		63.521	57.257	-6.265	%90.13

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

شهدت الاعتمادات المرصودة بعنوان تنفيذ الأنشطة تفاوتاً بين التقديرات والإنجازات و يبرر هذا التفاوت كالاتي :

- **النشاط 2: التصرف في الموارد البشرية** : تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 68.77% (25.197 أ.د. مرسم / 17.327 أ.د. منجز) نتيجة تحقيق فواضل على مستوى نفقات التأجير حيث يتم العمل على تحسين آليات ضبط تقديرات الأجور .

- **النشاط 3 : التصرف في الموارد اللوجستية** : تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 81.94% (13.634 أ.د. مرسم / 11.172 أ.د. منجز) نتيجة :

✓ تعطل إجراءات إبرام الصفقات المختلفة (وسائل النقل – التجهيزات المكتبية والإعلامية – التهيئات المختلفة والبناءات ...) بسبب الوضع الصحي وتداعياته

✓ عدم صرف كامل المنحة المخصصة لودادية أعوان وزارة الشؤون الاجتماعية ولتعاونية الأعوان.

- **النشاط 4 : التعليم العالي** : تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 281.92% (1.643 أ.د. مرسم / 4.632 أ.د. منجز) نتيجة الزيادة في نفقات تأجير الأعوان القارين (المعهد العالي للتربية المختصة + المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية).

- **النشاط 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامحوري**: تحقيق نسبة انجاز تقدر بـ 104.97% (22.789 أ.د. مرسم / 23.922 أ.د. منجز) نتيجة الزيادة في نفقات التسيير على المستوى الجهوي إثر ارتفاع الأسعار (استهلاك الماء وخاصة الكهرباء – لوزام المكاتب – اللوزام الإعلامية - إكساء العملة ...) .

المحور الثالث: الملاحق

- ملحق عدد 1 -

برنامج النهوض الاجتماعي

جدول التوزيع الجهوي للعائلات المنتفعة بالمنحة الشهرية

القارة للعائلات المعوزة

توزيع عدد العائلات المنتفعة بالمنحة الشهرية للقارة للعائلات المعوزة (حسب الولاية وجنس رئيس العائلة) ديسمبر 2021				
الولاية	ذكر	انثى	المجموع	نسبة النساء
تونس	5806	11155	16961	65,8%
أريانة	1643	2792	4435	63,0%
بن عروس	2409	4561	6970	65,4%
منوبة	1821	3345	5166	64,8%
نابل	4011	6851	10862	63,1%
زغوان	2541	3777	6318	59,8%
بنزرت	5345	6982	12327	56,6%
باجة	4296	6403	10699	59,8%
جندوبة	9432	10204	19636	52,0%
الكاف	6038	7180	13218	54,3%
سليانة	7104	7787	14891	52,3%

60,8%	17130	10420	6710	القيروان
53,9%	23421	12614	10807	القصرين
54,1%	19105	10336	8769	سيدي بوزيد
66,9%	7921	5298	2623	سوسة
65,0%	7295	4739	2556	المنستير
66,9%	8006	5358	2648	المهدية
63,9%	11919	7620	4299	صفاقس
64,4%	13438	8654	4784	قفصة
71,6%	6568	4703	1865	توزر
65,2%	6742	4396	2346	قبلي
65,4%	10114	6611	3503	قابس
61,7%	9283	5729	3554	مدنين
61,3%	5868	3597	2271	تطاوين
60,1%	268293	161112	107181	المجموع

- ملحق عدد 2 -

برنامج النهوض الاجتماعي

جدول التوزيع الجهوي للمشاريع في إطار بعث موارد الرزق

الولاية	عدد المشاريع المنجزة	مؤشر بعث موارد الرزق
تونس - 1	29	9,3
تونس - 2	19	7,32
أريانة	29	2,84
بن عروس	19	2,08
منوبة	47	21,81
نابل	54	4,80
بنزرت	26	5,35
زغوان	34	5,5
باجة	17	5,48
جندوبة	35	3,91
الكاف	29	3,34
سليانة	24	11,41
القيروان	54	7,96
القصرين	25	5,49
سيدي بوزيد	30	1,95
سوسة	28	7,85

9,13	78	المنستير
11,77	24	المهدية
33,65	35	صفاقس
4,83	36	قفصة
2,18	22	توزر
0	36	قبلي
2,69	48	قابس
0,43	32	مدنين
0,74	43	تطاوين
10.2	853	

- ملحق عدد 3 -

برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

جدول بيانات حول توزيع المشاريع المصادق عليها

مواطن الشغل			مبالغ الاستثمارات			عدد المشاريع			المشاريع الجمالية
التطور	سنة 2021	سنة 2020	التطور	سنة 2021	سنة 2020	التطور	سنة 2021	سنة 2020	
%43,89	3 036	2 110	%106,09	162,968	79,076	%50,48	2 370	1 575	المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج
%21,75-	79 231	101 258	%19,59-	4 107,8	5 108,3	%31,36-	14 346	20 901	المشاريع الجمالية المصادق عليها
.....	%3,83	%2,08	%3,97	%1,55	%16,52	%7,54	نسبة مساهمة التونسيين بالخارج في المشاريع الجمالية

بيانات حول المشاريع المصادق عليها في القطاع الفلاحي

مبالغ الاستثمارات			عدد المشاريع			القطاع الفلاحي
التطور	سنة 2021	سنة 2020	التطور	سنة 2021	سنة 2020	
%17,77	3,260	2,768	%3,70	28	27	المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج
%8,70	550	506	%22,45	4 200	3 430	المشاريع الجمالية المصادق عليها
....	%0,59	%0,55	...	%0,67	%0,79	نسبة مساهمة التونسيين بالخارج في القطاع الفلاحي

بيانات حول المشاريع المصادق عليها في قطاع الصناعة

مواطن الشغل			مبالغ الاستثمارات			عدد المشاريع			قطاع الصناعة
التطور	سنة 2021	سنة 2020	التطور	سنة 2021	سنة 2020	التطور	سنة 2021	سنة 2020	
4,69%	223	213	-28,35%	10,279	14,346	38,89%	50	36	المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج
-18,25%	49 576	60 647	-25,79%	2 539,7	3 422,5	-25,65%	3 331	4 480	المشاريع الجمالية المصادق عليها
...	0,45%	0,35%		0,40%	0,42%	...	1,50%	0,80%	نسبة مساهمة التونسيين بالخارج في قطاع الصناعة

بيانات حول المشاريع المصادق عليها في قطاع الخدمات

مواطن الشغل			مبالغ الاستثمارات			عدد المشاريع			قطاع الخدمات
التطور	سنة 2021	سنة 2020	التطور	سنة 2021	سنة 2020	التطور	سنة 2021	سنة 2020	
%48,29	2 813	1 897	%141,16	149,429	61,962	%51,59	2 292	1 512	المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج
%26,98-	29 655	40 611	%13,71-	1 018,1	1 179,8	%47,54-	6 815	12 991	المشاريع الجمالية المصادق عليها
...	%9,49	%4,67		%14,68	%5,25	...	33,63%	11,64%	نسبة مساهمة التونسيين بالخارج في قطاع الخدمات

- ملحق عدد 4 -

برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

جدول بيانات حول المراكز الاجتماعية الثقافية بالخارج ونسب الاقبال

المراكز الاجتماعية الثقافية بالخارج

الدائرة القنصلية او الدبلوماسية	بلد الإقامة
باريس (أوبرفيلبي) ، قرونوبل، مرسيليا ، نيس ، تولوز وطولون	فرنسا (6)
روما، مزارة دال فالو بيلارمو	ايطاليا (2)
بروكسال	بلجيكا (1)
فيانا	النمسا (1)
جنيف	سويسرا (1)
مونتريال	كندا (1)
12 مركز اجتماعي وثقافي	المجموع

نسبة الاقبال على المراكز

تطور نسبة الاقبال	سنة 2021			سنة 2020			
	نسبة الاقبال	عدد افراد الجالية بالدايرة القنصلية	عدد الرواد	نسبة الاقبال	عدد افراد الجالية	عدد الرواد	
-27,09%	0,90%	206 324	1 848	1,23%	153 858	1 890	اوبرفيلي
	0,88%	137 825	1 211	0,00%	119 760	0	نيس
12,11%	2,43%	56 040	1 360	2,16%	51 600	1 117	قرونوبل
43,89%	0,16%	108 012	175	0,11%	95 917	108	مرسيليا
	1,44%	35 929	516	0,00%	29 210	0	تولوز
52,11%	7,52%	47 048	3 536	4,94%	43 838	2 166	روما
362,87%	6,76%	39 919	2 697	1,46%	37 133	542	مزاردة دال فالو بالرمو
678,54%	4,11%	40 691	1 671	0,53%	26 921	142	بروكسال
-33,43%	5,97%	9 430	563	8,97%	8 474	760	فيانا
-78,32%	0,93%	24 835	230	4,27%	20 042	856	جنيف
1029,30%	11,13%	35 664	3 971	0,99%	28 500	281	مونتريال
87,57%	2,40%	741 717	17 778	1,28%	615 253	7 862	المجموع